***Dirasat***: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 2, 2025

Deanship of Scientific Research

# The Political Role of Yezidis in Iraq

***Dina Hatif Maki****

Center for Internationl and Strategic studies, University of Baghdad, Baghdad, Iraq

Received: 30/10/2022
Revised: 10/12/2023
Accepted: 23/1/2024
Published online: 19/12/2024

* *Corresponding author:*
dina.hatif@cis.uobaghdad.edu.iq

Citation: Maki, D. H. (2024). The Political Role of Yezidis in Iraq. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(2), 267–285.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i2.2957

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

**Abstract**

**Objectives**: This research investigates the reasons behind the decline of the political role of Yezidis in Iraq, despite their societal integration.They had become a forgotten society had it not been for the invasion of ISIS to their areas, which shed a light on their presence, and then the necessity of knowing what is the possibility of overcoming this regression.

**Methods**: The study utilizes a historical approach to trace Yezidis' presence in Iraq over time and an analytical approach to identify reasons for their political decline amid the country's transformations.

**Results**: The research reveals that for Yezidis to be politically active, a sense of belonging to the state is crucial. Despite legal recognition, their proximity to the Kurdistan Regional Government (KRG), which claims them as Kurds, subjected them to pre-2003 political system policies. Post-2003, conflicts between the federal government and KRG exacerbated their situation, especially during the ISIS confrontation, leaving them defenseless. This prompted Yezidis to contemplate their future seriously, the matter that instigated them to think seriously about their future.

**Conclusions:** Changes should be made to the Iraqi Laws and policies ensuring Yezidis' rights are upheld and implemented. Efforts should focus on facilitating Yezidis' political participation in their areas, resolving conflicts with the KRG over territorial claims, providing security, and equipping local forces to protect themselves.

**Keywords**: Yezidis, political participation, security forces, Yezidi parties, The state of Iraq, Kurdistan Regional Government.

# الدور السياسي للإيزيديين في العراق

***دينا هاتف مكي****

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، العراق

**ملخّص**

**الأهداف**: يهدف البحث لمعرفة أسباب تراجع دور الإيزيديين السياسي في العراق رغم كونهم جزء من المجتمع العراقي بحيث أضحوا كمجتمع منسي لولا اجتياح تنظيم داعش لمناطقهم، وأدى ذلك إلى تسليط الضوء على وجودهم، وبالتالي ضرورة معرفة كيفية إمكانية تجاوز هذا التراجع.

**المنهجية**: تم استخدام المنهج التاريخي في تتبع وجود الإيزيديين في البلد عبر الزمن، والمنهج التحليلي في معرفة أسباب تراجع دورهم السياسي في ظل المتغيرات التي مر بها البلد .

**النتائج** : توصل البحث إلى أنه من أجل أن يكون الإيزيديين عنصرا فاعلا ومشاركا سياسياً لابد من أن يشعروا بالانتماء إلى الدولة، فهم رغم الاعتراف بها قانوناً إلا أنه نظراً لموقع تواجدهم الجغرافي الحرج بالقرب من إقليم كردستان ،الذي يدعي انتماء الإيزيديين إليه كأكراد، وبالتالي لابد أن يكونوا جزءا منه، جعلهم يعانون من سياسات النظام في مواجهة الأكراد قبل 2003 وعانوا بعد هذا التاريخ من الصراع بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم فكل منهما يدعي عائدية مناطقهم إليه مما أثرعلى وضع الإيزيديين، ومع أول مواجهة حقيقية مع تنظيم داعش وانسحب الطرفان، وترك الإيزيديين في مواجهتهم دون أي سلاح الأمر الذي دفعهم للتفكير جدياً في مستقبلهم .

**الخلاصة**: لابد من إجراء تغييرات في القانون والسياسة العراقية من أجل حفظ حقوق الإيزيديين، واتخاذ إجراءات فعلية لوضع القوانين موضع التطبيق، وإعطاء الإيزيديين مزيدا من الفرص للمشاركة السياسية في مناطق تواجدهم كي يستطيعوا تمثيل أنفسهم وتحقيق مصالحهم، ولابد من إشعارهم بالأمان وتجهيز قواتهم المحلية بالأسلحة والتدريب الكافيين كي يساهموا في حماية أنفسهم، وقبل كل هذا لابد من حل الصراع مع إقليم كردستان حول ادعاء كل منهما بعائدية مناطقهم إليه؛ لأن هذا سبب كبير لمشاكل الإيزيديين.

**الكلمات الدالة**: الإيزيديون، المشاركة السياسية، القوات الأمنية، الأحزاب الأيزيدية، الدولة العراقية، حكومة إقليم كردستان.

**المقدمة**

عاش الإيزيديون منذ القدم في العراق وشكلوا جزءاً منه، ولكنهم جزء منسي لم يتم تناوله أو التحدث عنه إلا بعد أن احتل تنظيم (داعش) مناطق تواجدهم في شمال العراق، وتم تسليط الضوء على وجودهم، وشكل ذلك دافع للبحث عن دورهم السياسي، فهل للأيزيديين دور سياسي ،فاذا كان الأمر بالإيجاب، فما طبيعة هذا الدور؟ و إذا كان بالسلب فما الأسباب الكامنة وراء ضعف دورهم السياسي، وهل بالإمكان تجاوز هذه الأسباب خصوصا أنهم يعيشون في منطقة جغرافية حرجة جداً في ظل قربها من إقليم كردستان الذي يدعي عائديتها إليه ما يدخله في خلاف مع الحكومة الاتحادية في بغداد ،ويدخل الإيزيديون في الصراع الكائن بين الطرفين .وبدل أن يستفيد الإيزيديون من التغيير الحاصل في النظام السياسي بعد 2003 أصبحوا ضحية له ،وبالذات مع تدهور الأوضاع الأمنية واستغلال التنظيمات العابرة للحدود ضعف الدولة في المرحلة الانتقالية التي تمر بها وسيطروا على مناطق واسعة من البلد ومنها مناطق الإيزيديين مستغلين هشاشة وضعهم الأمني، الأمر الذي وضعهم أمام خيارات مستقبلية صعبة سواء في الاستمرار في البلد أو الخروج منه أو الاحتماء بآخرين خارج الدولة ،وهو ما سيحاول البحث تناوله ، إذ **يهدف البحث لمعرفة** أسباب تراجع دور الإيزيديين السياسي في العراق، رغم كونهم جزء من المجتمع العراقي بحيث أضحوا كمجتمع منسي لولا اجتياح تنظيم (داعش) لمناطقهم ما أدى إلى تسليط الضوء على وجودهم ،وبالتالي ضرورة معرفة كيفية إمكانية تجاوز هذا التراجع وفيا يتعلق **بالمنهجية** تم استخدام المنهج التاريخي في تتبع وجود الإيزيديين في البلد عبر الزمن ، والمنهج التحليلي في معرفة أسباب تراجع دورهم السياسي في ظل المتغيرات التي مر بها البلد في ضوء **فرضية** أن دورهم السياسي يتناسب مع عددهم النسبي أولاً ومناطق تواجدهم الحرجة جغرافياً ثانياً و مع المساحة التي إتاحها القانون لهم ثالثاً.

**طبيعة المجتمع الأيزيدي و تحولاته**

**أولاً الإيزيديون**

الإيزيديون جزء أصيل من المجتمع العراقي، وقد اختلف الباحثون حول أصلهم وديانتهم وتسميتهم، فهناك من يرجع وجودهم في العراق إلى ماقبل الميلاد، مستندين إلى المؤرخ اليوناني أكزينيفون(Xenephone )في كتابه الأناباسيس( Anabasis) 401 ق .م من أن هناك طائفة تستقر قرب مدينة نينوى تدعى أيزيدي وتشتهر بالقتال. وهيرودوت الذي اعتبرهم إحدى الجماعات الميدية القوية التي شاركت مع بقية القبائل الميدية في السيطرة على نينوى في 612 ق.م ، و هناك من يضيف أن الإيزيديين هم السكان القدماء لجبل سنجار ويرجع وجودهم فيه إلى ما قبل الدولة الآشورية (فرحان ع.، 2004) .

أما التسمية فتأتي من يزدان(أيزدان) بمعنى الخالق، وبالتالي فان الإيزيديين هم عبّاد الخالق ،إذ ورد في النصوص الدينية الأيزيدية لفظ يزدان بمعنى الخالق العظيم، فهو مالك الدنيا والآخرة الذي يلبي الرغبات والأمنيات فهو الإله الوحيد. وهناك من يُرجع تسميتهم من نسبهم إلى الخليفة الأموي يزيد بن معاوية، وآخرون يقولون أنه يزيد آخر هو يزيد ابن أُنيسة زعيم فرقة من الخوارج في صدر الإسلام (جول، 1934).

**ثانياً ـ المجتمع الأيزيدي**

المجتمع الأيزيدي مجتمع تقليدي أبوي مغلق فيه مهام ووظائف محددة، وتدرج محدد ،لا يوجد فيه اهتمام كبير بالتعليم وبالذات فيما يتعلق بالنساء، ويُبنى الهيكل الديني لهذا المجتمع على أساس الفصل بين رجال الدين والناس العاديين (Maisel, 2021)، ونظراً لكونه مجتمع مغلق يمنع أفراده من الزواج خارجه، كما يمنع الزواج بين الطبقات داخل المجتمع الأيزيدي نفسه، وعليه ظلت أعداد أفراده قليلة نتيجة هذا الانغلاق وهذه القواعد الصارمة(Lamani, 2009) ،فالطبقات واضحة ومحددة فيه ولا يمكن تجاوز الحدود بينها، فهناك العوام والروحانيون والكهنة، ويحافظ الإيزيديون على هذه التقسيمات ولا يتجاوزونها؛ لأنها تحافظ على استمرارية جنسهم ونظامهم المذهبي . تمثل إمارة الشيخان الكيان السياسي للأيزيديين، وهي كيان ديني عشائري أكثر منه كيان سياسي (فرحان ع.، 2004) ،ويقع على رأس الجماعة الأيزيدية شيخان: أحدهما ديني والآخر دنيوي، فالدنيوي يدير شؤون الطائفة الدنيوية ويمثلها أمام العالم الخارجي، فيكون بمثابة رئيس الجماعة و يسمى الـ (مير)، أما الثاني الـ (بابا شيخ ) فيمثل السلطة الروحية العليا، والمرجع الأعظم بكل ما يتعلق بالشؤون الدينية للأيزيدية (جول، 1934) (محو، 2012) وتكون مواقعهم وراثية، وتتركز في عدد قليل من العائلات (Maisel, 2021).

الأيزيدية هي ديانة قديمة، ظلت قائمة على النقل اللفظي لتراثها ومعتقداتها على ألسِنة رجال الدين، ولكن بعد ذلك تم تدوينها في كتبهم المقدسة التي لا تعمم أو تنشر في الأماكن العامة، ولا يترك الأشخاص من خارج الديانة الأيزيدية للاطلاع عليها، ولغة هذه الكتب فضلاً عن الأناشيد الدينية الأيزيدية هي الكردية الكرمانجية، ويسمونها الأيزيدية التي هي لغتهم (Zoonen & Wirya, 2017).

بعض من الإيزيديين يتماهى مع العرق الكردي في حين يؤكد آخرون على التميز الأيزيدي كمجموعة عرقية مختلفة عن الآخرين (Maisel, 2021) ، من يؤكد على الانتماء الكردي في تعريف الإيزيديين يرجع إلى إنهم يتكلمون اللغة الكردية كما إن كتبهم المقدسة ـ الجلوة و مصحف رش ـ مكتوبة باللغة الكردية ، فضلاً عن أنهم يتواجدون في المنطقة التي يتواجد فيها الأكراد (فرحان ع.، 2004) ،لذا يرى البعض إنهم ينتمون إلى الأكراد مع امتزاجهم بأجناس أخرى (جول، 1934) ، خصوصاً وأن معبدهم الرئيس ومنه مركزهم الديني الأساس يقع في لالش في شيخان شمال العراق، حيث يوجد رجال

الدين الكبار للأيزيديين و يقع في شيخان أيضاً مقر رئيس الجماعة المير .

يعيش الإيزيديون حياة بسيطة، ولا توجد إحصاءات دقيقة عن أعدادهم، ويعود هذا لقلة المعلومات عن توزعهم وخاصة في العراق ، فضلاً عن أنهم غالباً ما كان يتم إحصاءهم ووضعهم مع مجموعات دينية أو عرقية أخرى، إذ كانوا مثلاً يعدون أكراداً عند إجراء الإحصاءات (Arakelova, 2021) وأحياناً يعدونهم عرباً.

**ثالثاً ـ التحولات التي مرت بالإيزيديين**

لم يرغب الإيزيديون بحكم ديانتهم وطبيعة مجتمعهم المغلق المشاركة والتفاعل السياسي مع الآخرين خصوصاً وأن الآخرين غالباً ما نظروا إليهم بعين الشك؛ بل وكفّروهم . تاريخياً عاش الإيزيديون وعانوا بحكم موقع تواجدهم الجغرافي من الصراع بين الدولتين الصفوية والعثمانية، فكل منهما كانت ترغب بمد سيطرتها على المنطقة ـ طالما كان العراق منطقة صراع بين الدولتين ـ في الصراع كان الإيزيديون في البداية على الحياد إلا إنهم بعد ذلك، وقفوا مع الدولة العثمانية، وبانتصار الأخيرة أصبحوا تحت سيطرتها، ووزعت على زعمائهم وعلى بقية من وقفوا معها الإقطاعات، أي أن العثمانيين أغدقوا العطاء على الأمراء الأكراد والإيزيديين في المنطقة؛ لأنهم وقفوا معهم في حربهم ضد الدولة الصفوية، وقد كان الإيزيديون قوة و نفوذ في تلك المرحلة (محو، 2012)، (فرحان ع.، 2004) ، لكن بعد ذلك تغيرت سياسة الدولة العثمانية تجاه الإيزيديين، وأخذت توجه الحملات العسكرية ضدهم، سواء لأسباب دينية أو اقتصادية أو لتمسكهم بحريتهم واستقلالهم أو لقيامهم بقطع الطريق أو امتناعهم عن دفع الضرائب ونجحت أحياناً في حملاتها، وفشلت في أحيان أخرى (فرحان ع.، 2004) إلّا أن النتيجة هي أن الإيزيديين لم يتمتعوا بالاستقرار نتيجة هذه الحملات المستمرة.

وكانت العلاقة بين إمارة الشيخان وجيرانهم ولاة الموصل الجليليين ـ أثناء الحكم العثماني ـ سيئة وبالذات منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وحدث الصدام بينهما أكثر من مرة (فرحان ع.، 2004) ،الأمر الذي أثر على الاستقرار في المنطقة بأكملها واستمرار الكراهية بين الإيزيديين وأهل الموصل.

أثناء الحرب العالمية الأولى، ونتيجة للاضطهاد الذي عاناه الإيزيديون قرروا الوقوف مع البريطانيين ضد الدولة العثمانية، واستعانوا بالأولين للتخلص من السيطرة العثمانية نهائياً خصوصاً مع احتلال الإنجليز لبغداد، فأعلنوا الثورة ضدها في 1917 وهنا أرسل العثمانيون حملة ضدهم، وخسر فيها الإيزيديون الكثير من الأرواح و الأموال، إذ دُمرت 25 قرية، وقُتل 130 أيزيدي، وظل الإيزيديون يحملون الضغينة تجاه العثمانيين، لذا واصلوا تعاونهم مع البريطانيين (فرحان ع.، 2004) .

رحب الإيزيديون بالبريطانيين بعد سيطرتهم على الموصل، لأنهم رأوا فيهم خلاصاً من الاضطهاد العثماني و قدموا العرائض التي عبرت عن رغبتهم في العيش تحت الحماية البريطانية (محو، 2012)،وقد وعدهم البريطانيون كعادتهم بإقامة إمارة خاصة بهم (سنجار والجزيرة ) وانضم الإيزيديون إلى قوات الليفي البريطانية ،إلّا ان بريطانيا نكثت بوعدها بعد ذلك فتمرد الإيزيديون ومعهم الأكراد، وتم ضربهم بالطيران، وانسحب الإيزيديون من الليفي لأنهم أخذوا يُستخدمون ضد أبناء قوميتهم (فرحان د.، 2008) .

استمر تعرض الإيزيديين للاضطرابات، وعدم الاستقرار بعد قيام الدولة العراقية الحديثة في 1921، بسبب النزوح القسري والعنف العرقي والديني والتدخلات الحكومية التي يمكن وصف بعضها كإبادة جماعية (Maisel, 2021).ويوجد عاملان هما اللذان أثّرا أو حددّا الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأيزيديين في العراق الحديث هما ،الأول: هو هويتهم كأقلية عرقية دينية في البلد ،والثاني: هو النزاع والتنافس على الأرض بين بغداد وأربيل (Zoonen & Wirya, 2017).

كانت أول حملة عسكرية عراقية ضدهم سنة 1925 عندما حاولت الحكومة تغيير التركيبة الديمغرافية بإنشاء مشروع الجزيرة ،رفض الإيزيديون المشروع فأُرسِلت قوة عسكرية إلى سنجار بمساعدة الطيران البريطاني، وحصلت المواجهة بين الطرفين، وتم تدمير القرى وأُسر الكثير منهم. وعادت المواجهة مرة أخرى عندما فُرِضت الخدمة العسكرية على العراقيين جميعاً ورفض الإيزيديون ذلك ـ و طالبوا بأن يخدموا بوحدة خاصة بهم لكن رُفِض طلبهم ـ وتأزم الموقف بين الطرفين واستخدمت الحكومة القوة وأخضعت الناس وفرضت الأحكام العرفية في سنجار، وأُعدم عدد من قادة الإيزيديين، ونُفي البعض الآخر في حين سُجن آخرون ،واطلق سراحهم بعد ذلك. واستمرت الحكومة بتطبيق برنامجها في إسكان العرب في منطقة الجزيرة، فدمرت القرى الأيزيدية في سنجار، وأسكنت العرب مكانهم، فقتل الإيزيديون قائمقام قضاء سنجار سنة 1941، وهنا عادت الحكومة باستخدام القوة مرة أخرى، و أرسلت حملة عسكرية حاصرت الإيزيديين حتى اضطروا للاستسلام (فرحان د.، 2008)وهكذا كانت تتكرر الحوادث بنفس النمط .

يضاف إلى ما سبق، أن منطقة شمال العراق كانت موقع صراع بين الحكومة العراقية والأكراد الرافضين لسيطرتها، فكانت المواجهات دائمة بينهم، ويقع الإيزيديون بينهما ، ففي 1966 مثلاً التجأ الأكراد إلى جبل سنجار، ومنه تصدوا للقوات العراقية وحصلت المواجهة ،وانتصرت الأخيرة واعتقلت الكثيرين هناك (فرحان د.، 2008) وطبعاً تاثر الإيزيديون بهذه المواجهات.

ومرة أخرى حصلت المواجهة مع محاولة الحكومة توطين العشائر العربية في مناطقهم سنة 1973 (فرحان د.، 2008)،وكان لاستخدام سياسة التعريب، وبالذات بعد اتفاقية الجزائر 1975 مع إيران، ومحاولة تغيير التركيبة الديمغرافية شمال العراق أثرها على الإيزيديين .ونظراً لسياسات

الحكومة العراقية اضطر الإيزيديون إلى تسجيل أنفسهم كعرب في إحصاء عام 1977 ،كما تم نقل سكان أكثر من 100 قرية أيزيدية إلى مناطق جديدة وأسكنوا بالقرب من العرب (Abouzeid, 2018) ، اذ قامت بترحيل أهالي قضاء سنجار إلى قضاء الحضر جنوب غرب مدينة الموصل لأجل إكمال تعريبهم والقضاء على هويتهم الكردية، وفق رؤيتها (فرحان د.، 2008).

قبل 1991 كان الإيزيديون كمجتمع متحدين ويمثلهم الأمير تحسين بك والمجلس الروحي الأيزيدي، لكن بعد حرب 1991 وفرض منطقة حظر طيران من قبل مجلس الأمن ، سيطر الأكراد على شمال العراق، وفيها أماكن تواجد للايزيديين، وبالتالي انقسموا بين سلطتين الحكومة العراقية وسلطة الأكراد (Salloum, Salah, & Hassan)

وفيما يتعلق بأعدادهم فلا يوجد إحصاء دقيق لهم إلى يومنا هذا، وكان الأب انستاس كرملي قد ذكر أن عددهم أوائل القرن الثامن عشر وصل 250 ألف أيزيدي؛ لكنه أخذ بالتناقص فأصبح 200 ألف أوائل القرن التاسع عشر ثم 50 ألف في منتصفه (فرحان د.، 2008)، ونظراً لحساسية المناطق التي يتواجد فيها الإيزيديون بالنسبة للحكومات العراقية عبر الزمن يصعب إعطاء إحصاء دقيق عن عددهم، فيذكر أن عام 1965 يُعد آخر عام قدم بيانات عن نسبتهم من العراقيين إذ كانوا قرابة 70 ألف أيزيدي من أصل 8 ملايين عراقي؛ أي أقل من 1% من السكان، وظلت هذه النسبة للسنوات التالية (OEHRING, 2017) .

وقد تواجد 60% من الإيزيديين في سنجار سنة 1977 ، والبقية في تلكيف وبعشيقة في نينوى وفي قضاء السميل في دهوك والشيخان، و أيضاً في زاخو و تلعفر و البعاج (فرحان د.، 2008)، وهناك أرقام قدمها قادة الإيزيديين بوجود 500 إلى 700 ألف أيزيدي في العراق ، يعيش 85%منهم في نينوى ، و15% في دهوك والباقي في السليمانية وأربيل (OEHRING, 2017)، (Taneja, 2007) ،وهو ما يؤكد استمرارهم في التواجد في المناطق ذاتها ، وإن فر معظم أهالي سنجار من تنظيم داعش صيف 2014 (Kaválek, 2017) ، (Information, 2019) .

**رابعاً ـ أماكن تواجدهم** : يرتبط الإيزيديون بالمكان فهم يرتبطون بالأرض وخاصة معبدهم الرئيس في لالش الذي يعتقدون أن موقعه هو المكان الذي بدأ فيه الخلق بعد الطوفان العظيم (Zoonen & Wirya, 2017) ،و يتواجد الإيزيديون في شمال العراق، ويتركزون بشكل أساس في سنجار، وفي شيخان كما أسلفنا.

تعد منطقة شيخان المركز الديني للأيزيديين وتقع شمال شرق الموصل، إذ يتواجد فيها قبور كبار شيوخهم، و منها قبر الشيخ عادي، وعدي بن مسافر، ومن مناطقهم باعدري وبحزاني وبعشيقة وعين سفني وماحولها و يتواجدون بكثرة في جبل مقلوب ،كما يتواجد الإيزيديون في أقضية زاخو وسميل وتلكيف ودهوك أي يتواجد الإيزيديون في المناطق بين شرق دجلة والزاب الأكبر (فرحان ع.، 2004) .والشيخان هي من المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل أيضاً، فقد حاولت كردستان عبر السنين السيطرة عليها خصوصاً وأنها قريبة للإقليم لذا فقبضة الإقليم أقوى عليها (Kaválek, 2017)

أما جبل سنجار في محافظة نينوى فهو المكان الآخر الذي يتواجد فيه الإيزيديون بكثرة، ويتوسط إقليم الجزيرة بين نهري دجلة والفرات (فرحان ع.، 2004)، وسنجار هي من المناطق المهمة للأيزيديين وتقع قرب الحدود العراقية السورية وتعيش فيها جماعات مختلفة منذ آلاف السنين تراوحت بين عرب وأكراد وتركمان وشبك ومسيحيين فضلاً عن نسبة كبيرة من الإيزيديين ،وأضحت سنجار من الأراضي المتنازع عليها أيضاً بين كل من الحكومة الاتحادية و حكومة إقليم كردستان ،ورغم أنها تابعة ادارياً لمحافظة نينوى إلّا إنها ظلت منذ 2003 مسيطر عليها بحكم الأمر الواقع من إقليم كردستان إلى 2014 عند دخول داعش إليها (Abouzeid, 2018)

يرتبط الإيزيديون بالمكان أكثر من غيرهم في العراق، ويأتي هذا الارتباط اتساقاً مع معتقداتهم الدينية ،فمثلاً لا يمكن تعميد الأيزيدي إلّا في معبدهم في لالش ،فالمعبد مركزهم الديني المهم لطقوسهم الدينية ونظراً للأوضاع التي مر بها البلد منذ 2003 ،وهجرة الكثير من الأقليات إلى شمال العراق هرباً من العنف أخذت نسبتهم العددية تتأثر في أماكن تواجدهم ،وربما يكون البعض من حولهم معادياً لهم . فضلاً عن أن العنف نفسه و انتشاره يهدد ممارسة الإيزيديين لطقوسهم الدينية ، وهم بالأصل عددهم قليل مقارنة ببقية أبناء البلد ، ونظراً إلى كونهم مجموعة مغلقة ترفض الزواج من خارجها ـ فالزواج يقتصر على أبناءها فقط ـ ممكن أن يهدد العنف وتبعاته استمرارية هذه الأقلية ،لذا يحتاج الإيزيديون إلى سياسات تعترف بهويتهم وفرادتها، وأيضاً إلى الحماية الفعلية وبالذات لأماكن عبادتهم في لالش فضلاً عن أماكن إقامتهم ،لذا فان من مصلحتهم أن تكون سمة من يحكمهم علمانية لا أن تكون دينية ،فالحكومة العلمانية ستحمي حقوقهم كما تحمي حقوق الآخرين سواء كانوا أقلية دينية أو عرقية (Lamani, 2009)، وهذه هي إحدى مشاكل الإيزيديين في العراق، وتؤثر في دورهم ومشاركتهم السياسية.

**إشكالية المشاركة الأيزيدية في الحياة السياسية**

تعد مشاركة الإيزيديين في الحياة السياسية ضعيفة ويعود هذا لكونهم أقلية معزولة في المجتمع العراقي، ومن الطبيعي إن التميز ضد الأقلية يمنعها من المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في مجتمعها، لكن في المقابل يجب أن تعمل هذه الأقلية من أجل الحفاظ على هويتها ومكانتها في المجتمع والدولة ومواجهة التميز، ولتحقيق ذلك لابد من أن تشارك في مختلف المجالات، وتكون مشاركتها السياسية فعّالة على مستويات السلطة

كافة التشريعية والتنفيذية وكذلك على مستوى السلطات المحلية ،إذ تُعتبر المشاركة الفعالة أساس الحفاظ على حقوق الأقليات، وعن طريقها يمكن للناس التعبير عن هويتهم وحمايتها وأيضاً استمرارهم كأقلية (Salloum, Salah, & Hassan) . وتبقى مسألة إنه حتى إن كانت هناك نظرة إيجابية لدى السلطة العليا تجاه الأقليات؛ ولكن السلطات المحلية لا تحترم حقوق وحريات الأقليات عندئذ لن يكون هناك تبادل أو علاقة إيجابية بين المركز وهذه الأقليات (Picard, 2012).

وكان لسقوط النظام السياسي في 2003 أن غيّر من طبيعة العلاقات بين الجماعات السياسية الأساسية في العراق وصراعها على السلطة وتقاسمها لها ، مما أثّر على المشاركة السياسية للأقليات الصغيرة سواء بمشاركتها أو عدمها في الحياة السياسية العراقية (Salloum, Salah, & Hassan)، فهناك حالة من عدم الثقة بين مختلف الجماعات في العراق على اختلاف الهوية الفرعية التي تحملها ، ونظراً لحالة الشك هذه، فإن كل منها يحاول التقدم بمطالب كثيرة من أجل أن يحقق قدر من الأهداف التي يرغب بها، وهنا تظهر المشاكل لأن المطالب الكثيرة، وأحياناً المتضاربة تؤدي إلى تسييس كل ما يتعلق بالأقليات ،وكل طرف يحاول ضرب الأطراف الأخرى باستخدام هذه المطالب المسيسة، و في حالة الأقليات التي تعيش في المناطق المتنازع عليها ،ومنهم الإيزيديون، يكون الوضع أسوأ إذ أنهم يصبحون ضحية للأجندات السياسية المتنافسة بين طرفين كبيرين ،فضلاً عن كونهم ضحايا للتطرف، والنتيجة هي النزوح في كلتا الحالتين سواء نتيجة صراع السياسات بين المركز والإقليم أو نتيجة سياسات التطرف .والحاصل هو أن الأطراف بدلاً من أن تتصرف لمواجهة معاناة الأقليات، نجدها تستخدم هذه المعاناة وذلك لخدمة مصالحها السياسية الخاصة فتصبح الأقليات نفسها جماعة وظيفية بشكل غير مقصود من قبلها لخدمة أهداف هذا الطرف أو ذاك (Lamani, 2009) ، سواء الحكومة الاتحادية أو حكومة الإقليم أو حتى الأحزاب الموجودة في المنطقة، ويضاف لهم الدول الإقليمية و حتى المجتمع الدولي .

أدت الدولة ومن خلال سياساتها إلى إيقاظ الهويات وتعزيزها وأيضاً إلى سيولتها (Picard, 2012) ،و تشعر الأقليات بالخوف على هوياتها و منهم الإيزيديون فهناك من يقول لهم أنتم عرب، وآخرون يقولون لهم أنهم أكراد، فلم تحصل هويتهم على اعتراف واضح وغير مشروط وإنما العكس، وطرف ثالث يرى إنهم يجب عليهم تغيير دينهم وفقاً لإرادة الأغلبية عندما يُطلب منهم ذلك ،لذا فهناك خوف من زيادة دور الأحزاب السياسية الدينية في العراق التي قد تهدد مستقبل الأقليات الأخرى؛ لأنها لن تعترف بهويتهم وتمايزهم وتعاملهم كمواطنين على قدم المساواة مع الآخرين (Lamani, 2009) .

يعيش العراقيون منذ 2003 حالة انهيار لنظام اجتماعي وثقافي وظهور نظام جديد فمن الطبيعي أن تسود حالة من عدم اليقين في العلاقة بين الجماعات، وبالذات عند تدخل عوامل خارجية ، ويعيش النظام مرحلة انتقالية لم تتضح وتتبلور فيها السياسات فاتبع سياسات بين الاستبعاد والاحتواء وبين التكامل والتباعد، وبالتالي ستكون هناك ردود أفعال من قبل الجماعات المختلفة وبالذات الأقليات على هذه السياسات ،يكون أمام الأقليات خيارات الخضوع أو المواجهة ، أو الخروج و الهجرة (Picard, 2012) . من المفروض ان تكون الأقليات آمنة ولها نصيب في السياسة والحكم والقدرة على التأثير فيهما ،وقبل كل شيء لابد من الاعتراف بها قانونياً لكي تكون فاعل مؤثر ومشارك في الحياة السياسية .

**أولاً- الوضع القانوني للأيزيديين في العراق**

أول دور للقانون يتمثل بالاعتراف القانوني بالأقلية ،إذ يشكل الاعتراف القانوني بالأقلية جانبا أساسيا في ممارستها لحقوقها في الدولة، ومنذ نشأة الدولة العراقية تمت المساواة بين جميع العراقيين بغض النظر عن الدين أو القومية أو اللغة وذلك في المادة السادسة للقانون الأساس للدولة سنة 1925 الذي يعد بمثابة الدستور آنذاك (إذ نصت المادة على إنه لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون ،وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة) ،وكُفِلت حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر للجميع في المادة 13 (.... وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة، وحرية القيام بشعائر العبادة وفقاً لعاداتهم ....) ، وحتى إعطاء أبناء الطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أبناءها بلغاتهم بشرط أن يكون التعليم موافق لمناهج الدولة وذلك في المادة 16 منه (للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغتها الخاصة ،والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانوناً) (1925).

وفي العهد الجمهوري اختلف التعامل مع الإيزيديين -وإن اعترف القانون بهم -وفقاً لموقفهم من الدولة وسياساتها، فهناك جانبان في هذه المعادلة، الأول معاناتهم نتيجة ما حصل في شمال العراق من مواجهات عسكرية ،والجانب الآخر أن النظام في ظل العلمانية أعطى بعض الأقليات حرية العمل والحياة وممارسة تقاليدها طالما إنها لا تمس النظام.

اعترف قانون الأحوال الشخصية العراقي بالأيزيدية كديانة (Information, 2019) ،ما يعني أن لهم الحق بجميع المعاملات الرسمية؛ لكنهم لا يمتلكون محكمة أحوال شخصية خاصة بهم، ومسؤولة عن إدارة أمور الزواج والطلاق ،مع هذا بإمكانهم القيام بالمعاملات القانونية مثل بيع وشراء الأملاك ،وفي حالة حدوث خلاف أو مشاكل أحوال شخصية يكون الأيزيدي طرف فيها يجب -وفقاً للقانون- ان تستشير المحاكم المدنية رأي السلطة الدينية للطرف غير المسلم حول القانون الديني الذي يفترض تطبيقه ويطبق رأي السلطة الدينية في المحكمة (State, 2018) ،أي أن حق الأيزيدي محفوظ قانوناً.

وعاش الإيزيديون في ظل العلمانية التي رفعها النظام السابق بحرية، وتم تشجيعهم للعيش كما يشاؤون -لكن مع الالتزام بالقانون وسياسة النظام طبعاً- وشاركوا في الحرب العراقية الإيرانية ،كما أن البعض من حراس الرئيس العراقي كانوا من الإيزيديين ،لكن هذا لم يمنع النظام من الطموح لمحاولة

استيعابهم وتعريبهم بالتدريج (Taneja, 2007) ،لأنهم يعيشون في مناطق يطالب فيها الأكراد دائماً بالانفصال، وبالتالي يشكلون خطراً مستمراً على وحدة أراضي الدولة ، فمناطق تواجدهم تعد حساسة بالنسبة لأي حكومة عراقية .

فمثلاً عندما حصلت المواجهة بين القوات الحكومية والأكراد في شمال العراق فيما يسمى بحملة الأنفال تأثرت الأقليات الموجودة في المنطقة ومنهم الإيزيديون ، وفرّت أعداد منهم خوفاً من المعارك التي تجري و الاعتقالات كما تأثروا أيضاً بسياسة التعريب التي سبق وأن استخدمها النظام العراقي، و اضطروا إلى تغيير هويتهم العرقية في التعدادات الوطنية إذ كان أمامهم خيار تسجيل هويتهم إما عربية أو كردية ، وشجعت الحكومة العراقية الأقليات على تغيير هويتها العرقية ،فأصدرت المرسوم رقم 199 في 2001 الذي يعطي لكل عراقي الحق في تغيير هويته العرقية إلى الهوية العربية (Taneja, 2007).

أما بعد 2003 فمع أول خطوة في وضع الدستور الذي يُفترض أنه يشكل الوثيقة التي ترسم شكل الدولة والحياة السياسية فيها ،لم تشارك الأقليات إلا بنسبة صغيرة في صياغته ،فكان هناك خمسة أشخاص من الأقليات ـ لم يكن بينهم أيزيدي ـ من أصل 71 شخص شاركوا في صياغة الدستور .وأثرت قلة هذا العدد في صياغة النصوص التي تتعلق بحقوق الأقليات (Taneja, 2007)،ولكن هذا لا يمنع من إيجابيات وسلبيات فيما يتعلق بحقوق الأقليات فيه .

فقد نص دستور العراق لعام 2005 على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة في المادة 2 أولاً (الإسلام دين الدولة الرسمي ...) ،لكنه في نفس الوقت نص على حرية المعتقد والممارسة الدينية للجميع ومنهم المسيحيين والصابئة المندائيين والإيزيديين (المادة 2 /ثانياً ... كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين) (Information, 2019) ،ورغم كون الإسلام المصدر الأساس للتشريع إلا أن الدستور أكد على ضرورة عدم تشريع قوانين تتعارض مع الديمقراطية أو الحقوق والحريات الواردة فيه ،وضَمِنَ الحقوق الدينية لجميع الأقليات في حرية العقيدة و الممارسة الدينية وأن تحمي الدولة مؤسساتهم الدينية وذلك في المواد 41 (العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم وينظم ذلك بقانون )و43(أولاً أتباع كل دين أو مذهب أحرار في :1- ممارسة الشعائر الدينية ... 2 إدارة الأوقاف وشؤونها و مؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون ،3-تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها ) (2005)، أي إنه لم يغفل حقوقهم الدينية ـ و سبق أن اعترف القانون العراقي بعدد من الأديان منها الأيزيدية (Information, 2019) ـ و لم يغفل وجودهم إذ يقر الدستور في مادته الثالثة بأنه(... بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب...) وفي المادة 14 يقر الدستور بأن( العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الدين أو المذهب أو القومية أو العرق ...) .

أما المادة 125 فتضمن الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة وأعطى مثل التركمان والكلدان الآشوريين وسائر المكونات الأخرى وتنظم بقانون (يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان ، والكلدان والآشوريين ، وسائر المكونات الأخرى ، وينظم ذلك بقانون)، إلّا إن إغفال ذكر بعض الأقليات في الدستور يُنظر إليه من قبلهم كعدم اعتراف بهم وأنهم مواطنين من الدرجة الثانية في الدولة بعد 2003 (Taneja, 2007) ، لكن يمكن القول إنه لم يغفل بقية الأقليات وإن لم يُسمِها، فذكر بعضها دون غيرها ربما بسبب عددي كونها أكثر عدداً.

ولا تكمن المشكلة في المادة 125 فقط، أو حتى غيرها من المواد التي تعطي حقوق للأقليات إنما تكمن في الممارسة الفعلية لضمان هذه الحقوق (Taneja, 2007) ، صحيح إن الدستور العراقي كفل حرية العبادة والمعتقد ومنع الإكراه الديني (State, 2018) ، لكن هذا لم يمنع من تعرض الأقليات للاضطهاد، فالقانون شيء والواقع شيء آخر (Salloum, Salah, & Hassan) ،إذ لاتزال الأقليات والفئات الضعيفة تتعرض للأذى وانتهاك حقوقها (RIGHTS, n.d.) ، ولم يكن القانون بمستوى التحديات.

المفروض إن القانون العراقي يحمي مصالح الأقليات، ففي قانون العقوبات الصادر في تموز 1969 هناك فقرات تكافح التمييز ،وأن من يشغل منصب عام عليه ألّا يميز ضد أي شخص مهما كان، فضلاً عن تجريم من يضر أو يهاجم أو حتى يهين الممارسات الدينية أو الأماكن المقدسة للأقليات الدينية (RIGHTS, n.d.) . ويعاقب القانون العراقي على تعكير صفو الممارسات الدينية لكن العقوبة الموضوعة تتوافق مع زمن ولى، إذ لا تتجاوز الغرامة 300 دينار أو حبس 3 سنوات (State, 2018) ،وهي عقوبات لا تتناسب مع الجرائم المرتكبة بحق الإيزيديين ،ولم يتم تغيير القانون في هذا المجال .

يرى الإيزيديون أنه بعد 2003 هيمن على الحكم أشخاص روجوا للإسلام السياسي، ولم يكن لديهم نموذج وطني وإنما نموذج طائفي، لذا من الضروري أن يكون النظام علماني؛ لأنه من وجهة نظرهم يحمي الأقليات، ويوفر التطمينات ،فهم لا يؤمنون بعدالة النظام القضائي مثلاً ،لانهم يرون فيه محاباة للمسلمين كونه يقوم على الشريعة الإسلامية ،وهم يرون أن القضاة الذين درسوا الشريعة يفضلون المسلمين على الإيزيديين في أحيان كثيرة في أحكامهم (Zoonen & Wirya, 2017) .

وفيما يتعلق بالأوقاف لا يوجد للأيزيديين أوقاف خاصة بهم، وإنما هناك ديوان أوقاف الأديان المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية ،أي ديوان واحد مسؤول عن ثلاثة أقليات دينية ،وتتبع هذه الأوقاف جميعها مكتب رئيس الوزراء في صرف الأموال الحكومية لصيانة وحماية المرافق الدينية (Information, 2019) ، (State, 2018) ،ذلك أن البرلمان العراقي أقر في 2012 قانون تأسيس هذا الديوان (داود، 2018-2019) ، ويحتفل الإيزيديون

بأعيادهم وعطلهم دون تدخل سواء من الحكومة الاتحادية أو حكومة الإقليم ،فضلاً عن إن الحكومات المحلية في الأماكن التي يتواجدون فيها ويشكلون أكثرية تعتبر هذه الأيام عطل دينية (State, 2018).

**ثانياً ـ الوضع القانوني للأيزيديين في إقليم كردستان**

نظراً لكون الإيزيديين يتواجدون في شمال العراق فهم أيضاً يخضعون في بعض المناطق لسلطة الإقليم، و قد تزايدت أعدادهم فيه بعد احتلال داعش لمناطقهم واضطرارهم للنزوح إليه. في الإقليم هناك ثماني ديانات معترف بها منها: الأيزيدية (Information, 2019) ،وتدير وزارة الأوقاف أوقاف الديانات وتدفع رواتب رجال الدين، كما تمول بناء وصيانة أماكن العبادة لكنها لا تفعل هذا لجميع الأديان وإنما للمسلمين والمسيحيين والإيزيديين فقط (State, 2018) ، (Information, 2019).وفيما يتعلق بالأحوال الشخصية في كردستان فتفصل محكمة الأحوال الشخصية للمسلمين في منازعاتهم ،أما الإيزيديون وغيرهم من الجماعات الدينية فتتولى محكمة الأحوال المدنية البت فيها (State, 2018) .

**إشكالية المشاركة السياسية للأيزيديين بعد 2003**

بعد 2003 كانت آمال الجميع بالتحول نحو الديمقراطية كبيرة فوضِع دستور جديد ،وأُجريت انتخابات للبرلمان لكن عكست نتائجها الواقع السياسي الممزق للقوى السياسية في الدولة ،فنرى كثرة في الأحزاب السياسية و صعوبة في اتخاذ القرار السياسي وتحجّر النخبة السياسية وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة (Al-Marashi, 2017) .

ورغم أن الدستور فسح المجال للجميع للمشاركة في الحياة السياسية إلّا إن الواقع أفرز شيئاً آخر ، فقد أدى النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي إلى إضعاف وصول أحزاب الأقليات للبرلمان أو مجالس المحافظات ـ رغم وجود كوتا للأقليات وفقاً للقانون ـ لأن العتبات الانتخابية تشكل عقبة أمام وصولهم (Salloum, Salah, & Hassan)، فأحد مشاكل الحياة السياسية هي نقص تمثيل الأقليات ،فقد جعل قانون الانتخاب نائب لكل 100 ألف إنسان ما ينتج عنه ضعف تمثيل الأقليات الصغيرة والمتفرقة جغرافياً في مناطق تواجدها (Taneja, 2007) ،وطبعاً هناك صراعات انتخابية بين القوى السياسية المختلفة الكبيرة والمتوسطة على المقاعد ،أما الأحزاب الصغيرة فنتيجة للنظم الحسابية المعتمدة في حساب الأصوات، ونظام القوائم المغلقة، وشبه المفتوحة، ونتيجة لوضع قاسم أصوات وعتبة انتخابية ، لم تستطع الوصول إلى البرلمان. (العربي، 2021)

لذلك يُطرح موضوع الكوتا بالنسبة للأقليات من أجل تجاوز ضعف تمثيلهم إلى أن نصل إلى الوقت الذي تتحقق فيه المساواة في التمثيل والمشاركة السياسية ،بحيث يكون كل مواطن ـ بغض النظر عن انتمائه ـ قادر على الوصول إلى أي منصب في العملية السياسية وليس من خلال المقاعد المخصصة وفق الكوتا (Lamani, 2009) ،في البرلمان العراقي هناك كوتا بـ 9 مقاعد من أصل 329 مقعدا ،5 للمسيحيين و مقعد واحد لكل من الإيزيديين والصابئة و الشبك والأكراد الفيليين (State, 2018) ،أي إن حصة الإيزيديين هو مقعد واحد في البرلمان الاتحادي واستمر هذا الحال بعد تعديل قانون الانتخابات في 2020 أي لم يحصل تغيير في نسبة الكوتا فبقت التسع مقاعد نفسها (Group, 2020). أما على صعيد الإدارة المحلية، فيمتلك الإيزيديون مقاعد في مجلس محافظة نينوى ،ومجلس قضاء الموصل (داود، 2018-2019) .

لا يوجد في القانون ما ينص على منع تعيين وزراء من الأقليات ، لكن لا يوجد عدد كبير من الأقليات الدينية كوزراء في الحكومة الاتحادية أو حتى في حكومة الإقليم ،وحتى إن تواجد بعض منهم في المراكز العليا في البرلمان والحكومة لكن نسبتهم العددية في التعيينات الحكومية أو حتى المناصب الانتخابية أو وظائف القطاع العام في المستويات الإقليمية والمحلية قليلة لا تتناسب وأعدادهم وخاصة في مناطق تواجدهم (State, 2018).فلم يشغل الإيزيديون مناصب وزارية كثيرة على الصعيد الاتحادي فقط (مامو فرحان عثمان)وزير للمجتمع المدني في حكومة إياد علاوي ما عداه لم يكن لديهم أي منصب وزاري في الحكومات التالية (Salloum, Salah, & Hassan) .

ولم يؤثر تغيير قانون الانتخابات في 2020 بشكل إيجابي على الإيزيديين؛ لأن التغيير طال تقسيم الدوائر الانتخابية ما أضّر بهم ، فقد قُسّم العراق إلى 83 دائرة انتخابية ـ بعد أن كان البلد دائرة انتخابية واحدة في الانتخابات الأولى ،ثم في الانتخابات الثلاثة الباقية كانت كل محافظة عبارة عن دائرة انتخابية ـ (العربي، 2021) ، وتمت إعادة رسم أو تحديد الدوائر الانتخابية بحيث دمجت مناطق تواجد الأقليات بمناطق أخرى لتشكيل دوائر انتخابية تكون نتيجتها مضمونة لصالح الأحزاب الأكبر . كما قامت هذه الأحزاب بضم أعضاء من الأقليات إليها وبعد فوزهم دعمتهم كمرشحين لمقاعد الكوتا ،ما يعني تعزيز مصالحها هي على حساب مصالح الأقليات ،ومن ثم لم تعطِ اهمية لاحتياجات الأقليات نفسها .وقد أظهرت نتائج الانتخابات ما تقوله الأقليات من أن الأحزاب الكبيرة دائماً تأخذ اصواتها لصالحها ،فمجتمعات الأقليات لا تثق بالانتخابات ولاهي تمثلهم، وهو ما أظهره استبيان قام به معهد السلام الأمريكي بأن(70% من منطقة الحمدانية و سنجار ،و53% من تلعفر ) يرون بأنها لا تُمثلهم إلا قليلاً أو لا تُمثلهم على الإطلاق ،ولن يكون هناك تغيير حقيقي ،فالأقليات وبالذات التي انتهكت حقوقها بوحشية من تنظيم داعش لاتزال تعاني وتشعر بعدم الاستقرار والعجز وعدم الأمان وعدم اليقين بالمستقبل (Group, 2020) .

كما أن مقومات عملية الانتخاب نفسها تحتاج إلى إصلاح؛ لأنها تقوم على أساس سجل قديم للناخبين لا يراعي التغييرات الحاصلة على التوزيع الديمغرافي للسكان ،وبالذات فيما يتعلق بتوزيع الأقليات ونسبتهم من السكان ،و من ثم يقوض التمثيل الفعلي لهم في المواقع التي تقوم على الانتخاب ، لذا نجد أن الحصص التي وضِعت في قانون الانتخابات لا تعكس توزيعهم الفعلي (RIGHTS, n.d.) ،لا بل أن الإيزيديين و نتيجة نزوحهم من أماكن سكناهم الأصلية ولافتقادهم لأوراقهم الرسمية في كثير من الأحيان لم يتمكنوا من التصويت .وتبقى هناك معوقات أمام تشكيل الأحزاب من قبل الأقليات مثل الأعباء المالية لأنهم لا يمتلكون أموال كافية لإعلان أنفسهم كأحزاب ودفع رسوم الاشتراك في الانتخابات (Salloum, Salah, & Hassan) .

مع بداية التغيير ظنت الأقليات أن تشكيل منظمات تجمعها وتدافع عن حقوقها يجعلها قوة أمام القوى السياسية في المجتمع، لذا تم تشكيل مجلس الأقليات العراقي كمنظمة غير حكومية سنة 2005 يضم ممثلين لسبعة أقليات منهم الإيزيديين ،ويضاف لهم الأرمن والكلدو الأشوريون والأكراد الفيليون و المندائيون و الشبك والتركمان ،وهؤلاء أدركوا أن الديمقراطية لن تكون أكثر من حلم إذا لم يتم القضاء على الانتهاكات التي تطالهم (Taneja, 2007) . فقد كانوا يعتقدون أن وجود مثل هذه المنظمة سيحقق الدفاع عن مصالحهم ككتلة واحدة ، لكن يمكن القول إن ذلك لم يتحقق ،ومع تشكيل الإيزيديين للأحزاب ـ والتي يُفترض أنها وسيلة للتنافس للوصول إلى السلطة ـ لم يتغير شيء أيضاً.

**أولاً ـ الأحزاب السياسية للأيزيديين**

اختلفت الحركات والأحزاب الأيزيدية في توجهاتها بين من أرادت أن تكون مستقلة وغير تابعة، وبين من ارتبطت بهذه الجهة أو تلك وفقاً لما رأته أنه في مصلحتها أو مصلحة الإيزيديين ، إلّا أنها في معظم الأحيان و بسبب ضعفها اضطرت للميل لهذه الجهة أو تلك .

بعد 2003 شكل الإيزيديون حزباً باسم (الحركة الأيزيدية للاصلاح والتقدم ) برئاسة أمين فرحان جيجو وحمد ماتوي ، ثم انسحب الأخير و شكل حزب باسم (التقدم الأيزيدي في سنجار)، كان تأثير الحزب الأول قوي في سنجار و لكن ليس في شيخان لأن المنطقة الأخيرة تقع تحت سلطة إقليم كردستان التي لم تسمح له بممارسة نشاطه وفقاً للحزب نفسه ،لأن الأكراد يرون الإيزيديين جزء من القومية الكردية ،بينما يرى الإيزيديون في أنفسهم هوية متمايزة عرقياً ودينياً ،هذا الاختلاف أدى إلى منافسة بين أطراف مختلفة تحاول الهيمنة سياسياً على المناطق الأيزيدية (Salloum, Salah, & Hassan) .

تم تأسيس الحركة الديمقراطية الأيزيدية الحرة سنة 2004 ،وعقدت مؤتمرها التأسيسي في مدينة الموصل في شباط/فبراير 2004. جاء تأسيس هذه الحركة انطلاقاً من فكرة عدم وجود" سياسة أيزيدية مستقلة" أي أنها رغبت باتباع نهج سياسي مستقل ،واستمرت هذه الحركة بالوجود بعد احتلال سنجار من قبل تنظيم داعش ،وساهمت في تشكيل قوات حماية سنجار بالتعاون مع قوات الحماية المدنية التابعة لحزب العمال الكردستاني (Salloum, Salah, & Hassan).

رغبت بعض الأقليات أن تعمل من خلال الأحزاب السياسية الكبيرة؛ لتحقيق المشاركة السياسية ،إذ تشكل مظلة سياسية كبيرة لها تعطيها قوة أكبر ،وهو ما انتهجه بعض الإيزيديين ، الذين رأوا في أحزاب الأغلبية قوة لهم إذا دخلوا في تحالفات معها أفضل مما لو تحالفوا مع أحزاب الأقليات الأخرى، وأن من الأفضل الإبقاء على علاقات متوازنة مع الأحزاب الأخرى . فقد طوّر التجمع الديمقراطي الأيزيدي علاقاته مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ،وتلقى مركز لالش الدعم من الحزب الديمقراطي الكردستاني ،كما إن لحركة تيفدا علاقات مع حزب العمال الكردستاني ،أما الحركة الأيزيدية للإصلاح والتقدم فلها علاقات جيدة مع الأحزاب القومية العربية ، أي إن لها توجه في إقامة علاقات مع أحزاب وجهات أخرى ، لكنها لم تكن تعمل سوية تحت مظلة واحدة (Salloum, Salah, & Hassan).

شارك الإيزيديون في أول انتخابات برلمانية عراقية وفازت قائمة الحركة الأيزيدية للإصلاح والتقدم بمقعد واحد ـ وهو مقعد الكوتا الذي شغله أمين فرحان جيجو ـ بـ 0.2 % من أصوات العراقيين ،وإن فاز 3 أيزيديون آخرون لكن من خلال قائمة التحالف الكردستاني الموحدة ـ شاركوا كأكراد وليس كأزيديين ـ التي شُكلت للانتخابات آنذاك (Salloum, Salah, & Hassan).

أما في أول انتخابات مجالس المحافظات ، فقد فازت القائمة الكردية في محافظة نينوى عن منطقتي سهل نينوى و سنجار بـ 31 مقعدا من أصل 41 ،خصصت ثلاثة منها للأيزيديين و الباقي للأكراد ،بالرغم من أن غالبية سكان هذه المنطقة هم من الإيزيديين. وفي الانتخابات التالية سنة 2010،فازت الحركة الأيزيدية للإصلاح للمرة الثانية بمقعد الكوتا لأمين فرحان جيجو عن محافظة نينوى ،في حين فاز الإيزيديون في القائمة الكردية بـ 6 مقاعد في البرلمان ـ إثنان للاتحاد الوطني و أربعة للديمقراطي الكردستاني ـ أما لمجالس المحافظات فقد فازت خديدة خلف عيدو عن الحركة الأيزيدية لمجلس محافظة نينوى ،وفاز الإيزيديون الذين رشحوا عن القائمة الكردية بـ 7 مقاعد (Salloum, Salah, & Hassan) .

في 2014 ،تنافست قائمتان على مقعد واحد وهما الحركة الأيزيدية للإصلاح و التقدم ، والقائمة التي شكلها محما خليل برئاسة الجبهة الديمقراطية الأيزيدية المدعومة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفازت الأولى بالمقعد، و الذي مثّله حاجي قندور ،أما التي تحالفت مع الأكراد فلم تفز، ما يدل على أن الإيزيديين لم يصوتوا لمن تحالف مع الأكراد ،وهنا انقسمت الأصوات الأيزيدية نفسها بدل من أن تتوحد .وخسر جميع الإيزيديين الذين انضموا إلى قوائم أخرى ،عدا فيان دخيل التي فازت بكوتا النساء، إذ رشح 73 أيزيدي للبرلمان ولكن في قوائم متنوعة ،28 مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ،21 في ظل الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ،12 مع التحالف المدني الديمقراطي ،1 مع التحالف العربي ،1 مع الاتحاد من أجل الإصلاح ،3 مع الائتلاف

الوطني ،3 تحالف الرماح الوطنية ،2 من حركة الاصلاح الأيزيدي ،2 قائمة الجبهة الديمقراطية الأيزيدية. ومن هنا خسر الإيزيديون إمكانية تمثيلهم بصورة تعكس حجمهم نظراً لوجود عدد كبير من المرشحين ولكنهم موزعين في قوائم مختلفة ،فلم يكن لديهم قائمة واحدة تجمعهم يصوت لها الإيزيديين ككل ،وإنما انقسمت أصوات الناخبين وبالتالي لم يتمكنوا من إيصال عدد أكبر من الممثلين كأيزيديين للبرلمان (Salloum, Salah, & Hassan) ،وأما في انتخابات 2018 فقد فاز صائب خدر نايف بكوتا الإيزيديين أي مقعد واحد في البرلمان (للانتخابات، المرشحون الفائزون - انتخابات مجلس النواب العراقي 2018) وفي انتخابات 2021 فاز نايف خلف سيدو عن حزب التقدم الأيزيدي بمقعد الكوتا ولم يفز أيزيدي آخر (للانتخابات، النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب العراقي 2021).

**ثانياً ـ المشاركة السياسية في إقليم كردستان**

عملت حكومة كردستان على الترويج لفكرة الأصل الكردي للأيزيديين وبالذات الذين يعيشون في الأراضي المتنازع عليها ،وهنا وقعت القيادة الأيزيدية بين ضغوط الأكراد ومطالب بغداد وانقسمت بشكل متزايد ،وأخذ البعض هذا الجانب أو ذاك . سنة 2005 بدأ أمين فرحان جيجو (مع حزبه الحركة الأيزيدية للإصلاح و التقدم )بالترويج لفكرة الهوية الكردية للأيزيديين ،وأصبحت الهوية الأيزيدية محل خلاف ، يرى البعض أن يكون أيزيدي يعني أن يكون كردي، وآخرون يرون أن الهوية الأيزيدية منفصلة ،وقسم ثالث يرى إنهم مرتبطون بالأكراد .(Kaválek, 2017)

لا تمتلك الأقلية الأيزيدية كوتا في إقليم كردستان (Ala'Aldeen, 2015) ـ هناك 11 مقعد كوتا للأقليات إلّا إنها تقتصر على 5 تركمان و5 للمسيحيين و واحد للأرمن (State, 2018) ــ رغم أن الغالبية العظمى من الإيزيديين يعيشون شمال العراق ،وربما يعود هذا لأن الإقليم يعد الإيزيديين أكراداً لذا فوجودهم يكون ضمن الأصوات الكردية ، و لكن يبقى سؤال إذا كان الإقليم راغب في ضم ما يسمى بالأراضي المتنازع عليها شمال العراق ،فأن نسبة لا بأس بها يسكنها الإيزيديون، لذا كان من الأفضل أن يضعوا لهم نسبة من المقاعد في البرلمان خصوصاً إنه يعترف بهم كأقلية دينية .

ففي انتخابات 2014 لم يفُز أي أيزيدي بمقعد في برلمان كردستان ما أثار استياء الإيزيديين واضطر الحزب الديمقراطي لوضع أحد المرشحين الإيزيديين على سبيل الاحتياط ،لذا عندما استوزر أحد أعضاءه أخذ مكانه في البرلمان الشيخ شامو شيخو ، أما على صعيد مجالس محافظات كردستان، فقد فاز أيزيدي واحد فقط عن الحزب الديمقراطي الكردستاني لمجلس محافظة دهوك (Salloum, Salah, & Hassan) .

يشعر كثير من الإيزيديين بانفصام ما بين مصالحهم وبين مصالح حكومة الإقليم ما يجعل مسألة التمثيل السياسي إشكالية ، لان الإيزيديين إذا رغبوا بالدخول إلى السياسة وتسنم المناصب السياسية فعليهم الانضمام إلى أحد الأحزاب الكردية الرئيسة ،لكن هذا إذا حصل سوف يُفقد ممثليهم القدرة على الدفاع عن مصالح مجتمعهم بحرية؛ لأنهم يخضعون لمصالح الأحزاب الكردية نفسها، وفي حالة عدم تماشي مصالح الإيزيديين مع مصالح هذه الأحزاب ستكون هناك خلافات بين المجتمع الأيزيدي، وممثليهم السياسيين الذين سيقعون في وضع لا يحسدون عليه (Zoonen & Wirya, 2017).

حاولت حكومة إقليم كردستان تعزيز وجودها في المناطق الأيزيدية سواء السياسي أو العسكري ، وبدأت بتشكيل شبكات دعم لهم من خلال دعم القيادات والزعامات القبلية الأيزيدية ،مثل دعم الحزب الديمقراطي لـ محما خليل في سنجار الذي أصبح رئيس بلدية سنجار أو الشيخ شامو الذي أصبح نائب في برلمان الإقليم، وأضحت هناك شبكات زبائنية بين الحزب و بعض الإيزيديين و تم إنشاء فروع للحزب في البلدات والقرى الأيزيدية و تقديم الحوافز من أجل الانضمام إليه مثل توفير فرص عمل ،وإن كان العديد من الإيزيديين قبل 2014 قد فضّل الانضمام لقوات الأمن العراقية كمصدر للعيش (Kaválek, 2017) .

وقد أنقسم الإيزيديون في موقفهم من الإقليم انطلاقاً من موقعهم الجغرافي ،إذ ارتبط سكان سنجار بمحافظة نينوى سواء في العمل أو الدراسة لكن بعد 2003 وبدء التطرف الذي أخذ يكفر الإيزيديين ويشن هجمات ضدهم أخذوا بالتحول إلى الإقليم سواء في الدراسة أو العمل ،وبالرغم من أن حكومة بغداد كانت هي من يدفع رواتب البلديات و المختارين في سنجار فإن حكومة الإقليم كانت تمارس تأثير مهم في إدارة الأقضية و النواحي. فقد كان للحزب الديمقراطي الكردستاني دور في اختيار الموظفين العموميين واختيار رؤساء البلديات عبر سيطرته على مجلس محافظة نينوى، وإذا لم يسيطر الإقليم عليهم يكون لقادة الفروع المحلية للحزب نفوذ أكبر من رؤساء البلديات ،ومع هذا يظل هناك وجود للحكومة العراقية في سنجار التي ارتأت عدم تحدي سلطة الحزب الديمقراطي فيها، وكان هناك نوع من التعايش بينهما (Kaválek, 2017) .

قبل 2014 لم يرفض الإيزيديون فكرة إعطاء أولوية للهوية العرقية الكردية على الهوية الدينية الأيزيدية خصوصاً في ظل سياسات التعريب للنظام السابق (Kaválek, 2017) ، لكن الأمر اختلف بعد ذلك ، إذ يتصور الإيزيديون أن الأكراد قد خانوهم وتخلوا عنهم بانسحاب البشمركة مع تقدم داعش .فقد فرض الحزب الديمقراطي الكردستاني سيطرته على سنجار منذ 2007 ،و كجزء من صراعه للسيطرة على ما تسمى بالمناطق المتنازع عليها أخذ يروج أن الإيزيديين أكراد، ومن ثم فإن سنجار تابعة للإقليم .وهناك بالفعل أيزيديون يعيشون في كردستان و يعملون لصالح الإقليم (حكومة وأحزاب) لا يتحيزون ضد الأكراد. وبالفعل يعرّف البعض نفسه على إنه عرقياً تابع للأكراد ،في حين أن الإيزيديين الآخرين و بالذات من سنجار يرون أنفسهم كمجموعة متميزة عرقياً و دينياً وزاد تأكيدهم على هذا الأمر بعد 2014 (Ayhan, 2019) ، وأن اضطروا للتواجد في الإقليم.

وتم توظيف أوضاع نزوح الإيزيديين بعد 2014 من قبل الإقليم سياسياً ،إذ خلق عقبات إدارية معقدة سواء في الخروج من المخيمات أو عودة

الإيزيديين إلى مناطقهم ،مستغلاً تخوف الإيزيديين من خسارة المساعدات التي يحصلون عليها في الإقليم إذا غادروه، وكل هذا لكي يكسب الإقليم قوة انتخابية وبالذات الحزب الديمقراطي الكردستاني سواء على صعيد مجالس المحافظات أو الانتخابات الاتحادية، وسبق أن تم استغلالهم أثناء التصويت على استفتاء 2017 ،إذ شعروا أنهم مضطرين للتصويت لصالحه ،أو في انتخابات 2018 إذ ضغط عليهم للتصويت للحزب الديمقراطي الكردستاني (conflict, 2020) .

وسبق أن استخدمت حكومة الإقليم سياسة قمع المعارضة الأيزيدية في سنجار وبالذات أثناء الانتخابات، وأدى هذا إلى زيادة أصوات الأحزاب الكردية في المنطقة ، وتَتّبع كردستان هذه السياسة في المناطق المتنازع عليها بشكل عام (Kaválek, 2017) ،إذ ترى الأقليات ومنها الإيزيديون، إنه يتم التمييز ضدهم من قبل حكومة الإقليم في المناطق المتنازع عليها شمال العراق (State, 2018) ، فقد واجه الإيزيديون العنف والقمع السياسي فضلاً عن التحايل خلال الانتخابات لمنعهم من التصويت ،مثل عدم كفاية بطاقات الاقتراع أو عدم وجود وسائل مواصلات كافية لنقل الناس إلى أماكن الاقتراع ،فضلاً عن التهديد بالعنف (Salamey & Abouaoun, 2017) .

وينزعج الإيزيديون من ممارسات قوات الأمن الكردية ضدهم في المناطق التي يسيطرون عليها في نينوى التي يرجعونها لأسباب سياسية وليست دينية ، فيقومون بإغلاق الطرق بين دهوك وسنجار وشيخان والموصل وتلكيف والقوش ما يضطرهم لسلوك طرق بديلة تكون أبعد (State, 2018) .

ووفقاً لمنظمة الإيزيديين العالمية فإنه يتم التمييز ضد الإيزيديين في كردستان عندما يرفضون تعريف أنفسهم كأكراد (Information, 2019) ،وفقط من يعرف نفسه ككردي يستطيع الحصول على الامتيازات فيها مثل أماكن عليا في السلطة، أما الذي لا يُعرّف نفسه ككردي فيجد صعوبة في الحصول على رخصة للإقامة أو حتى الحصول على إجازة سوق (State, 2018)، وقد اضطر البعض منهم للتأكيد على الهوية الكردية خوفاً مما قد يتعرض له بعد احتلال تنظيم داعش لمناطقهم ، وهو جزء من خوف الأيزيدي من الآخر ما يعيق مشاركته السياسية أو يؤثر فيها .

**ثالثاً ـ العلاقة مع الآخر**

أحد شروط مشاركة الإيزيديين سياسياً أن يشعروا بأنهم مواطنين ولهم حقوق ،ومن أهمها حقهم بالأمن، لكنهم يفتقدونه ،إذ يخاف الإيزيديون من الآخر ويشكّون به ،فهم يتخوفون من العيش في دولة غالبية سكانها من المسلمين ،وهم معرضين لأن يتم الهجوم عليهم و اضطهادهم من قبل هذه الغالبية متى أُتيحت الفرصة ، فهم " يفعلون ذلك كل 100 عام تقريباً " كما يؤكدون ،ذلك أنه يتكرر كل مرة ولذا فعدم الأمان مستمر (Ayhan, 2019) ،وهذه الأغلبية تحكم ولا تعطيهم الحق بالحكم ، فهم يرون مثلاً" أن أهالي الموصل يعطون لأنفسهم الحق في حكم الآخرين؛ لكنهم لن يسمحوا لغير المسلمين من ربيعة أو سنجار أو بعاج بحكم نينوى" . (Ala'Aldeen, 2015)،وهو ما يعني حرمانهم من المشاركة السياسية ،أي اتباع سياسة استبعادية أو استثنائية نحوهم رغم كونهم مواطنين في الدولة. ولا يقتصر الأمر على ذلك فبمرور الأيام أخذ الإيزيديون يتخوفون من جيرانهم وبالذات العرب بعد الذي حصل لهم على يد تنظيم داعش، فكيف يمكن تحقيق المصالحة معهم، وتحقيق الاندماج كي يمكن أن نفكر في تحقيق الاستقرار، ومن ثم نضمن مشاركتهم السياسية فيما بعد !

كان احتلال داعش لمناطق الإيزيديين نقطة فاصلة في حياتهم السياسية إن لم تكن في حياتهم كلها ، فكي يستطيع الإيزيديون المشاركة السياسية لابد من تحقيق عودتهم إلى مناطق سكناهم، وإعادة بناء حياتهم، وتحقيق استقرارهم ،لكن هذه العودة صعبة لأسباب منها انعدام الثقة بين أبناء المجتمع الذين سيطر عليهم داعش فكل جماعة تظن السوء بالأخرى ،وبالذات الإيزيديون الذي تعرضوا لفظائع داعش وبالتالي يشكّون بالجميع ويخافون العودة؛ لأنهم لا يثقون بجيرانهم (Clausen, 2019) ،فحالياً لا توجد ثقة بين العرب والإيزيديين والأكراد ،فهناك عدم ثقة لدى الإيزيديين ـ من مختلف الانتماءات السياسية. بالقبائل العربية وبينهم والدولة (Abouzeid, 2018)،فالكل ينظر بعين الشك للكل.

أضحت علاقة الإيزيديين بجيرانهم تتأثر بشكل كبير بما حصل لهم، فهم يرون أن تواطوء بعض القبائل العربية وبعض الأكراد مع التنظيم أدى إلى حدوث المآسي، فهناك شعور بعدم الثقة والخيانة تجاه كلا الطرفين وأيضاً تجاه الحكومة الكردية (Ayhan, 2019) ، واضحت العلاقة بين أهالي محافظة نينوى إشكالية ،وبالتالي تصعب عودة جميع النازحين ،فالجميع لديه تجربته سواء مع داعش أو مع الآخرين ، والكل يتهم الكل ،لذلك هناك قطيعة بين الناس ،بين المسلمين العرب والإيزيديين، فالأخيرون يرفضون عودة جيرانهم العرب؛ لأنهم يرون فيهم شركاء لداعش (Group, 2020) .

فقد حرق داعش القرى الأيزيدية، ودمر أماكن العبادة، وقتل الرجال واستعبد النساء، واختطف الأطفال، وفرّ من تمكن إلى جبل سنجار حيث تمت محاصرتهم من قبله ، وتمكن معظمهم بعد ذلك من الفرار بمساعدة حزب العمال الكردستاني أولاً ثم قوات التحالف الدولي فيما بعد ، واستقروا في المخيمات سواء في كردستان العراق أو في سوريا في مناطق السيطرة الكردية (Fisher, Zagros, & Mustafa, 2020).

هاجم داعش بقسوة كل من الإيزيديين والمسيحيين وبقية العرب إلّا أن قسوته مع الإيزيديين كانت أكبر، وإن لم يكن هو الأول فقد سبقه تنظيم القاعدة في ذلك (Maisel, 2021)، وبالتالي أصبح هناك انعدام ثقة بالمسلمين عرباً كانوا أم أكراداً . فهم يعتقدون أن تنظيم داعش الذي ارتكب كل أشكال العنف تجاه الإيزيديين لم يفعل ذلك بمفرده، إذ شارك معه بعض العرب والأكراد من ساكني المنطقة، ما يؤثر في العلاقات المستقبلية معهم، وإمكانية العيش في قراهم التي تحيط بها قرى عربية، ولن يكون بالإمكان تحقيق مصالحة ولاتزال الكثير من النساء والأطفال مختطفين ،ولاتزال ذكرى

المقابر الجماعية حاضرة في الأذهان فضلاً عن أن 80% منهم نازحين ولاجئين بعد سرقة ممتلكاتهم و تدمير قراهم (Ayhan, 2019) ، (Taneja, 2007).

ينظر الإيزيديون إلى العرب بمثابة خونة ولا يرغبون بعودتهم إلى المنطقة لأن في عودتهم عودة للمشاكل إذ ستعود دائرة الانتقام وتسود المشاكل وعدم الاستقرار ، ويعتقدون أن من بقي مع داعش مدة طويلة هم أنصار لهم؛ لأنهم لم يخشوهم وبالتالي أمثال هؤلاء من العرب أو حتى من الأكراد لا يأمن جانبهم و لا يجب عودتهم . يرى الإيزيديون في العرب كتلة واحدة، لكن الحقيقة ليست كذلك ، فهناك من تعاون بالفعل مع داعش و آخرون لم يتعاونوا (Abouzeid, 2018)، فالكثير من العرب كان ضحية للتنظيم و اضطروا إلى الهرب خوفاً منه ، وبالذات الذين رفضوا موالاته ،أما من اتخذ الموقف السلبي فهذا لا يعني الموافقة على تصرفاته ،ففي مثل هذه الظروف قليل من الناس من يكون مستعداً للمخاطرة سواء بنفسه أو أسرته في سبيل مساعدة الآخرين ،ولا ينكر المجتمع الأيزيدي مواقف قبيلة شمر ورفضها أيديولوجية داعش، إذ يؤكدون أنه ليست لديهم مشاكل معها لكنهم يطالبون القبائل الأخرى التبرؤ من أعضاء داعش الموجودين بينهم من الأفراد الذين ساعدوا داعش على أخذ النساء والأطفال الإيزيديين رغم معرفتهم ما يعنيه هذا (Zoonen & Wirya, 2017) ،لذا فمشاعر الكره و عدم الثقة طبيعية في مثل هذه الحالة.

حاول الإيزيديون الانتقام من القبائل التي يعتقدون أنها ساعدت داعش مثل المتيوت وشنّوا هجوما عليها وقتلوا 53 رجلا وإمرأة وطفلا في حزيران/يونيو 2017 ، وتقول هيومن رايتس ووش أن كتائب ايزيدخان هي المسؤولة عن هذا الهجوم. كما اختُطِف وقُتِل أفراد من قبيلة الجحيش ،وتم تهجير سكان الجحيش قسراً في بعض القرى ،مع أنهم أي الجحيش يقولون أنهم ساعدوا الإيزيديين للوصول إلى قبائل شمر، وأنهم ليسوا بداعشيين " (Abouzeid, 2018) ،فمن أجل أن يعود الإيزيديون و يستقروا في مناطقهم و يعيدوا بناءها لابد من أن يشعروا بالأمان، وأن يكون هناك من يحميهم، ونظرًا لزيادة المخاوف وعدم الثقة بالآخر سعى الإيزيديون لتشكيل قوات خاصة بهم.

**رابعاً ـ القوات الامنية**

منذ 2003 وتدهور الأوضاع الأمنية في العراق شعر الإيزيديون مثل غيرهم من الأقليات بالخوف وبالذات بعد تعرضهم للعنف لذا كانوا يرغبون بالدفاع عن مجتمعاتهم بأنفسهم ،إذ كانت هناك مشكلة ثقة في القوات الموجودة ، فمن الممكن أن يضعف بعض أفراد الشرطة مقابل الأموال ويتغاضوا عن بعض الإرهابيين ، لكن إذا كانوا من نفس أبناء المجتمع المحلي لن يقوموا بفعل ذلك ولن يسمحوا للإرهابيين باختراق مناطقهم ،كما أنه عندما تكون الشرطة من أبناء المجتمع المحلي لن يتخوفوا من الإبلاغ عن الإرهابيين فيستهدفونهم ،فوجود أبناء الأقليات في الشرطة و بالذات الإيزيديين من الممكن أن يشعرهم بالأمان . ومن الأفضل أن تكون هناك لجان مشتركة بين ممثلي أبناء المجتمع وقوات الأمن لتحسين العلاقات بين الشرطة و المجتمع، وهو ما كانت الأقليات ترغب به مثل الإيزيديين والشبك و التركمان (Chapman, 2012). أراد الإيزيديون أن يكون لهم دور في الحفاظ على أمنهم لذلك طلبوا من الحكومة الاتحادية الدعم لإنشاء جماعات مسلحة من الإيزيديين ،فضلاً عن مطالبتهم بالعمل في الشرطة المحلية ويكونوا تابعين للشرطة الاتحادية كي يحلوا محل ميليشيات الأقليات ،وبدأوا بالفعل في تسجيل أسماء من يرغب منهم في الانتماء للشرطة ولكن لم تكن هناك أماكن في الشرطة لهم (State, 2018).

وبحكم أن الحكومة الاتحادية لم تصغ لمطالبهم ولا الحكومات المحلية و لا حتى حكومة إقليم كردستان ـ نظراً لكون بعض مناطقهم ضمن ما تسمى بالمناطق المتنازع عليها ـ فقد دفع الإيزيديون ثمناً باهضاً عند دخول تنظيم داعش لمناطقهم . تمكن التنظيم من احتلال محافظة نينوى بسهولة مع انسحاب القوات العراقية ،كما انسحبت البيشمركة الكردية وتُرِك الإيزيديون بدون من يدافع عنهم ،لذا بعد أن تم طرد التنظيم وحتى قبل ذلك انضم الكثير منهم إلى جهات متعددة من أجل أن يمتلكوا سلاح، وينظموا أنفسهم للدفاع عن مجتمعهم (GASTON & DERZSI-HORVÁTH, 2018).

لم يعد الإيزيديون يثقون بقوات الأمن التابعة لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ،وأفضل طريقة لحماية أنفسهم هي في إنشاء قوات من أبنائهم ، لكن هذا الأمر لن يحقق الحماية الكافية ،فاذا كان الأمر يتعلق بالسيطرة على الطرق المؤدية للقرى والمدن ستكون هذه القوات قادرة على القيام بذلك باستخدام حراس القرى، لكن الغرض هو ليست نقاط تفتيش وإنما الغرض حماية الإيزيديين ضد الهجمات الخارجية ،والميليشيات الأيزيدية لن تكون قادرة على القيام بذلك لافتقارها إلى العدد والعدة والتدريب (OEHRING, 2017) وبالذات مع تعدد القوات الموجودة في مناطقهم.

تطلبت مواجهة التنظيم تواجد جهات متعددة سواء من القوات الحكومية أو الحشد الشعبي أو البشمركة وحتى حزب العمال الكردستاني والتي استمرت في وجودها بعد طرد داعش . قبل 2014 كانت النسبة الأكبر من القوات الموجودة على الأارض هي للبشمركة، لكن مع تواجد القوات العراقية أصبحت هي الأكثر عدداً في سنجار لأول مرة منذ 2003 (Abouzeid, 2018) ،ومع تواجد الجيش العراقي في نينوى أخذ بالتدريج يستعيد ثقة السكان المحليين نتيجة مساهماته بعملية التحرير، ويضاف له شرطة محافظة نينوى التي في معظمها من أهالي نينوى ،وهناك جهاز الأمن الوطني ،وجهاز مكافحة الإرهاب وحرس الحدود العراقي والشرطة الاتحادية (Ala'Aldeen, 2015).

ويضاف لهم حزب العمال الكردستاني الذي كان موجوداً في المنطقة وزيادة نشاط الحركات المرتبطة به بعد 2012 ، فانضم أيزيديو سنجار إلى وحدات حماية الشعب لتلقي التدريب العسكري لاعتقادهم بضرورة حماية مجتمعهم بالاعتماد على أنفسهم ،مع هذا ظلت تيفدا(الحركة الديمقراطية الايزيدية) المرتبطة بالحزب ضعيفة الانتشار بين الإيزيديين (Kaválek, 2017) .وكان حزب العمال أول من ساعد الإيزيديين ضد داعش ،و سيطر على أجزاء من منطقة

سنجار منذ 2014 ،واستخدم الحزب والقوات المرتبطة به أسلوب إقامة علاقة جيدة مع السكان المدنيين (Zoonen & Wirya, 2017)

فعندما انسحبت قوات الأمن العراقية والكردية دخل حزب العمال الكردستاني، ولعب دوراً مهما في محاربة التنظيم وساعد الإيزيديين على الهرب من قبضته بالتعاون مع وحدات حماية الشعب لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا عن طريق فتح ممر لهم ، وبتواجد حزب العمال بعد التحرير أيضاً شعر الإيزيديون بالأمان خصوصاً مع قيامه بتجنيدهم وتدريبهم للقتال في وحداته (Palani, Ala'Aldeen , & Cersos, 2018) ،وأضحت هناك ميليشيات أيزيدية مرتبطة به ، سواء قوة حماية الإيزيديين التي كانت متحالفة في السابق مع البشمركة ،أو وحدات مقاومة سنجار، و وحدات النساء الأيزيديات التي اتحدت ثلاثتها في 2015 في قيادة سنجار المشتركة (وتعرف أيضاً بـ القيادة الأيزيدية لتحرير سنجار ) ، فضلاً عن الوحدات الخاصة الأيزيدية التي أسسها حزب العمال في 2017 (OEHRING, 2017) . وبعد طرد داعش تم استخدام أسايش أيزيدية تابعة للسلطة المحلية ومدعومة من حزب العمال ـ في سنجار لتتولى دور قوة أمن داخلي بأزياء معينة تبرز ولائها للمجلس المحلي لسنجار . و في 2017 تم إنشاء الوحدة الأيزيدية الخاصة لتتولى مكافحة الإرهاب ،فالشرطة المحلية التي كانت سابقاً في سنجار لم تعد موجودة في جميع القرى، وإنما عدد قليل منها في بعض الأماكن و يظهرون كنقاط ثابتة و لا يشاركون بمهام حفظ الأمن .أما المناطق الخاضعة لسيطرة الإقليم فتتولى الأسايش الكردية هذا الدور (Kaválek, 2017) ،لكن لاتزال أسايش الإيزيديين في بداية نشأتها إذ تمارس دور الشرطة مع غياب الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية ،ويحاول مجلس مدينة سنجار إضفاء الطابع المؤسسي على الأسايش الأيزديين كجزء من عمله ، وهناك تقسيم للمسؤولية بين القوة العسكرية المؤلفة من (وحدات الإيزيديين للمقاومة و وحدات المراة الأيزيدية ) وبين أسايش الإيزيديين، فالأولى أصغر نسبياً من الثانية، بينما تقوم الأسايش الأيزيدية بدوريات في المدينة للحفاظ على الأمن الداخلي (Kaválek, 2017).

مع الحشد الشعبي : هناك قوات أيزيدية ارتبطت بالحشد الشعبي، لا تشكل قوات الحشد الشعبي كتلة واحدة، إذ إنها تتكون من مجموعات متعددة تختلف في الحجم والقوة والقدرة التنظيمية وحتى الولاء السياسي ،وتضم هذه الجماعات الأعضاء على أسس أثنية فنجد منهم المسلمين والمسيحيين والتركمان والإيزيديين (Clausen, 2019) .

يتألف الحشد الشعبي في نينوى من مجموعات عديدة التي بقت بعد تحرير نينوى وتمارس دوراً في التفاعلات المحلية بأنواعها ،ويمكن تقسيمه أي الحشد إلى مجموعتين : الكتلة الأكبر من الحشد التي هي عموده الفقري وتسيطر على المشهد الأمني. أما المجموعة الثاني فهي وحدات الحشد المحلية التي تُجند من جميع أقليات محافظة نينوى التي تمتلك تأثير بسيط داخل قيادة الحشد كما أنها غير مدعومة بقوة من الحكومة الاتحادية، ومنها الوحدات التركمانية ضمن اللواءين 16 و52 في تلعفر، وحرس نينوى، وحدات حماية سهل نينوى (مسيحية) ولواء بابل بقيادة مسيحية لكن أعضاءه متنوعين، وهناك فوج لالش الأيزيدي. ويعتقد قادة الحشد بضرورة بقائهم في المحافظة ، ولا يعتقدون بقدرة الجيش العراقي أو وزارة الداخلية في الحفاظ على المنطقة؛ لانهما سبق أن انهارا في مواجهة داعش (Ala'Aldeen, 2015).

انضم الإيزيديون إلى الحشد الشعبي مع جماعات الأقليات الأخرى ،التي تعمل على مستوى فرعي وليس على المستوى الوطني وتسعى لتحقيق أهداف محلية محدودة ،مثل وحدات المقاومة في سنجار وهي قوات أيزيدية (Ezzeddine & van Veen, 2018)وقد حصل الحشد الشعبي على وضع رسمي من قبل البرلمان العراقي في 2016، وقد انتمت إليه الأقليات بعد إضفاء الشرعية عليه (GASTON & DERZSI-HORVÁTH, 2018) ،وتختلف في طبيعة علاقتها معه، ويعود هذا إلى طبيعة العلاقة بين فصائل الحشد المختلفة وبينهم و بين قيادة الحشد وعلاقتهم بالمجمل بالحكومة الاتحادية، فهناك محاولة من بعض الأطراف في الحشد لتقوية علاقاتها مع الجماعات الأيزيدية أو المسيحية أو التركمانية والتحالف معها مقابل جماعات أخرى منتمية إليه ،فهناك حالة من الاستقطاب داخله ،والجهة التي تسيطر على ميزانية الحشد يمكنها ان تستخدمها لتقوية هذه المجموعة المرتبطة بها أو تلك ،في محاولة لجعل الجميع مرتبط بالقيادة وفي نفس الوقت إبقاء الجميع متنافس ما يزيد من الانقسام بينهم .و تحاول الحكومة العراقية أن يكون لها تأثير على المجموعات داخل الحشد من خلال خلق المنافسة بينها والتلاعب بالاختلافات بين الجميع (Ezzeddine & van Veen, 2018) ،أي سياسة فرق تسد.

مع البشمركة :انسحبت البشمركة أمام تنظيم داعش ما أثار استياء الإيزيديين ،لكنها عادت بعد ذلك في ظل التحالف الدولي لمواجهته ،واستخدمت أيضاً أسلوب ضم الأقليات إليها ،على شكل وحدات أو كتائب سواء من الشبك أو الكاكائيين أو الإيزيديين أو المسيحيين، ويعمل هؤلاء ضمن البشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني ويرفعون تقاريرهم إلى وزارة شؤون البشمركة (GASTON & DERZSI-HORVÁTH, 2018) . وبدأت حكومة الإقليم بتجنيد الإيزيديين في الشرطة في سنجار ،ورحب الأيزيدون بذلك؛ لأنه يمثل فرصة عمل مع عدم وجود فرص واسعة للعمل أمامهم، وفي نفس الوقت سيؤدي هذا إلى زيادة الثقة بين المجتمع والشرطة (Chapman, 2012) .

شاركت القوات الكردية ـ ضمن التحالف الدولي ـ في محاربة داعش في مناطق نينوى التي يتواجد فيها أكراد وسيطروا على مناطق ما تسمى المتنازع عليها ،لكنهم اضطروا للانسحاب منها بعد إجراء استفتاء أيلول/سبتمبر 2017 وسيطرت محلها قوات الحشد الشعبي وقوات الأمن الداخلي العراقية ،ولكن ظلت القوات المحلية المتحالفة مع الأكراد متواجدة مثل :قوات سهل نينوى(المسيحية)،وقوات حرس سهل نينوى (المسيحية)،ودويخ نوشا (المسيحية )ولواء الجزيرة (عرب سنة)،وبشمركة روجافا(أكراد سوريون) ،وبما أن دور الأكراد كان متفاوتاً في مناطق الإيزيديين تفاوت قبولهم وفقاً لأدوارهم (Ala'Aldeen, 2015).

ونتيجة لوجود تجاذبات سياسية في المنطقة فقد تنوعت ولاءات بعض القوات الأيزيدية مع من يقدم لها السلاح و التمويل الضروريين بين الحشد وحزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني و حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ،لكن البعض منها غيرت مواقفها و ولاءها بحثاً عن الامتيازات المالية أو السياسية ،مثلاً :قوات حماية سنجار التي كانت مدعومة من حزب العمال الكردستاني والذي لعب دوراً مهماً في تقديم الحماية بتوفير ممر للأزيديين للهرب، غيرت ولاءها وأصبحت تابعة للحشد الشعبي وتستلم الرواتب من بغداد ،وهي معادية بشدة للقوات الأيزيدية المدعومة من البشمركة (GASTON & DERZSI-HORVÁTH, 2018).

أدى تعدد القوات إلى زيادة الانقسام بين الأقليات مثلاً بين الإيزيديين والمسيحيين فبعضهم تحالف مع القوات القادمة من بغداد ،والآخرون مع القوات الكردية وهذا الأمر يؤدي إلى تقويض الثقة بين أبناء الأقليات ،كما أنه يؤدي إلى تقويض الثقة بين أبناء المجتمع الواحد ،فمحاولة استقطاب الجماعات داخل الأقلية نفسها يؤدي إلى انقسام المجتمعات ـ ومنها المجتمع الأيزيدي ـ بين تحالفات سياسية متنافسة (GASTON & DERZSI-HORVÁTH, 2018).

كما يُعد تواجد عدد كبير ومتنافس من القوى الأمنية في المنطقة ليس في صالح الاستقرار وعودة النازحين و المصالحة ، صحيح أن الفصائل المحلية في المنطقة التي انتمت إلى الحشد هي من سكانها سواء لواء التركمان أو كتائب بابليون أو الفوج الأيزيدي لالش ،لكن الكثير من سكان المنطقة يتخوفون من العودة إليها (Emma, 2019).كما أدى التواجد العسكري لحزب العمال في سنجار في إدخال المنطقة وفيها الإيزيديين في المزيد من عدم الاستقرار ،إذ يطالب إقليم كردستان من جميع الميليشيات التابعة لحزب العمال بمغادرته و منها وحدات حماية سنجار، في حين تعترف الحكومة الاتحادية بها كجزء من قوى الأمن الداخلي.(Palani, Ala'Aldeen , & Cersos, 2018) .

وترغب الجماعات المسلحة أن يُمنح الإيزيديون مزيدا من الحكم الذاتي وذلك لحماية مناطقهم و يسعون في ذلك للحصول على دعم كبير من السكان، ولكن المشكلة هي في القيادات السياسية الأيزيدية التي في معظمها تنتمي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني والتي ترى في حكومة الإقليم و البشمركة الجهة التي تقدر على حماية المجتمع الأيزيدي ،بل إنهم يرون في قوات حماية سنجار و الجماعات الأخرى التابعة للحشد عوامل مزعزعة لاستقرار المنطقة ،ما يعني وجود فجوة بين القيادة السياسية الأيزيدية والمجتمع الأيزيدي، فالأخير يرى ضرورة قيامه بحماية نفسه أولاً ،وأنه يحتاج إلى الحماية الدولية في حين الأولى لا ترى ضرورة ذلك (Zoonen & Wirya, 2017) .

يتخوف الإيزيديون من كثرة وتعدد الجماعات المسلحة في مناطقهم بعد تحريرها من داعش ،لأن إمكانية المواجهة والاشتباك قائمة في أي وقت ،ذلك أنها تمتلك اجندات متنافسة ،سواء قوات حماية سنجار ومن وراءها حزب العمال الكردستاني ،أو قوات الحشد الشعبي أو البشمركة ،وكذلك الحكومة العراقية ،وهناك انتماءات وولاءات أيزيدية متنوعة والأخيرة في معظمها ترغب بالدفاع عن مواطنيها وحمايتهم (Zoonen & Wirya, 2017) ،فهم أي الإيزيديون عاشوا الخلاف بين الحكومة الاتحادية والإقليم وأدوات كل منهما وضحاياه كانوا هم أنفسهم .

**الخلاف بين المركز والإقليم و أثره على الإيزيديين و مستقبلهم**

بعد 2003 تغير شكل النظام السياسي العراقي من مركزي إلى فدرالي اتحادي وأصبح إقليم كردستان حقيقة قائمة في الواقع السياسي العراقي ،إلّا أنه للمفارقة هناك مناطق يدعي الإقليم بعائديتها إليه وفي نفس الوقت تقول الحكومة الاتحادية أنها جزء منها ،ورغم أنه يفترض أن يكون هناك إحصاء للسكان ومن ثم استفتاء على وضعهم وفقاً لقانون الإدارة المدني الذي وضعه الحاكم المدني بريمر والذي عُدّ جزء معترف به من الدستور العراقي ،لكن هذا لم يحدث وأضحت هذه المناطق تخضع للمنافسة الدائمة بين الطرفين ونظراً لتواجد الإيزيديين في جزء من هذه المناطق خضعوا لهذه المنافسة .

هناك صراع بين الحكومة والإقليم وفي ظل هذا الصراع يستخدمان قضايا الأقليات ضد بعضهم البعض ،ولكل منهما أهداف سياسية بعينها ، هذه الأهداف المتنافسة تجعل الوضع أسوأ بالنسبة للأقليات في المناطق التي تسعى متنازع عليها بينهما ،فالأقليات في العراق هم ضحيا للإرهاب وللطائفية والتطرف كما إنهم ضحايا للأجندات المتنافسة للأحزاب الكبيرة وللصراع السياسي(Lamani, 2009) .

و نظراً لعدد الإيزيديين القليل جداً لا يمكن أن يكون لهم تأثير في الحياة السياسية العراقية ما لم يكن هناك دعم من الجماعات الأخرى الأكثر عدداً ،لكن مثل هذا الدعم يمكن أن يكون ذو أثر سلبي إذ ستحاول كل جهة أو كل طرف استمالة جزء من الإيزيديين و بالتالي يحصل مزيد من الانقسام بينهم ،مثلاً أن يحاول كل من بغداد والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أن يستميل الإيزيديين إلى جانبه ،أي إن الخلاف و التنافس بين الفاعلين الكبار أدى إلى تفتيت اللاعبين الأصغر حجماً وذلك لحاجة الأولين إلى أصوات الأخيرين في الانتخابات مثلاً ، ما يعني التأثير في المجتمع الأيزيدي نفسه وتقسيمه .من ثم أضحى للأيزيديين توجهات سياسية مختلفة ومتضاربة ، فبعظهم يتماهى مع الإقليم في أحد حزبيه و التزم معه في حين أن آخرين آثروا تأييد النظام السياسي في بغداد ،لذا نجد أن الاختلافات السياسية قائمة ومن الصعب تحديد توجه سياسي واحد لديهم . (Abouzeid, 2018)

طمع الإيزيديون الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الحزبين الكرديين فيما قدماه من تمويل ،وعُين الكثير منهم في البشمركة والجهاز الإداري ، لكن بعد 2014 ودخول تنظيم داعش وانسحاب البشمركة ثم دخول الحشد والقوات العراقية بعد ذلك تولوا التمويل وانضم البعض إليهم ،كما انضم

قسم آخر إلى حزب العمال الكردستاني وهذا الانقسام والتضارب في المصالح أدى إلى انقسام في القرار الأيزيدي (نيوز، 2020) .

فهناك انقسام بين الإيزيديين حول الانتماء السياسي وكل ما يوحدهم أو يجمعهم هو مطالب معرفة مصير أبنائهم أياً كان هذا المصير ومعاقبة المذنبين والتعويض عما أصابهم، أما الأمور الأخرى فيختلفون كل حسب توجهه، وهناك متحدثين كثر باسم الإيزيديين و لا يوجد متحدث واحد باسمهم (Abouzeid, 2018)، وزاد الانقسام بعد وفاة أمير الأيزيدية في العراق والعالم تحسين بيك واختيار أمير جديد ،فحدث انقسام إذ اختير أمير جديد في كردستان(حازم تحسين بيك ) لم يعترف به قسم من أيزيدي سنجار الذين اختاروا أميراً لأنفسهم ، أما أيزيديو أوروبا فاختار قسم منهم أميراً ثالثاً (نيوز، 2020) .وكذا جرى تعيين زعيم ديني(روحي) جديد للأيزيديين هو علي إلياس وتم تسميته بابا شيخ بدل (خورتو حاجي إسماعيل الذي توفي ). ذلك أن الإيزيديين لا يمتلكون دستورا أو نظاما داخليا مكتوبا أو آليات مؤسساتية لإدارة شؤون الأيزيدية في العالم ،بل اتبعوا نظام عرفي في الإدارة تحت قيادة الأمير ـ والذي دائماً كان أمير الإيزيديين في العراق والعالم ـ لذا فبعد وفاة أميرهم في 2019 و الذي حدث في مرحلة حرجة من تاريخ الإيزيديين ظهرت أزمة اختيار أمير جديد ،و حدث خلاف بين أكثر من جهة حول شخص الأمير ،وأدى هذا إلى تخبط في إصدار قرارات تخص الإيزيديين في مرحلة حرجة من حياتهم (علي، 2019) .

فضلاً عن أن تجربة العنف و النزوح التي عاشها الإيزيديون أدت إلى إيجاد إحساس بأنه لا يوجد من يمثلهم وبالذات السنجاريين الذين وقفوا على مسافة من حكومة الإقليم فقد خاب أملهم ببعض القادة الدينيين و السياسيين الإيزيديين الذين لم يتأثروا بالهجمات وكان موقفهم سلبي أثناءها ،فهم من وجهة نظرهم في علاقة مصلحية مع حكومة الإقليم لخدمة مصالحهم الخاصة وليس مصلحة الإيزيديين (Ayhan, 2019).

وانعكس الخلاف بين الحكومتين ـ بغداد وأربيل ـ على الحكم المحلي في مناطق الإيزيديين فهناك خلاف على رئاسة الإدارات المحلية ،ففي سنجار مثلاً مع نزوح رؤساء البلديات والنواحي وأعضاء المجالس المنتخبين وبعد التحرير قام الحشد الشعبي بتعيين آخرين ليقوموا بالأدوار التي كانوا يقومون بها ،وتم هذا بالاتفاق بين قادة الحشد وحزب العمال وممثلي السكان العرب في سنجار ،صحيح أن الحكومة الاتحادية لم تعترف بما جرى رسمياً إلّا إنها تعاملت معهم بحكم الأمر الواقع لأن الأمور الإدارية تقتضي أو تحتاج إلى من يقوم بها (Emma, 2019) .

وبعد أن قام الإقليم بالاستفتاء على الاستقلال في 25 أيلول /سبتمبر 2017، تحركت القوات العراقية ومعها الحشد الشعبي نحو قضاء سنجار وسيطروا فعلياً عليه و انسحبت البشمركة ،وغادر القائمقام (محما خليل) ومن معه من الإداريين إلى الإقليم ما ترك فراغاً إدارياً في سنجار، حاول الحشد تعيين إدارة جديدة برئاسة فهد حامد (كقائمقام جديد ) ـ فضلاً عن إداريين آخرين ـ وإن لم يُعترف به رسمياً من قبل بغداد والإقليم ،ويفتقر إلى السلطة الفعلية ،ويبقى محما خليل هو القائمقام الفعلي وهذا كله يؤثر في تقديم الخدمات للسكان وإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار (conflict, 2020) ،ما زاد من معاناة الإيزيديين وحتى انقسامهم.

هذا الانقسام بين الإيزيديين يؤثر في مسألة التمثيل المحلي في مناطقهم كما يتأثر بالصراع على السلطة بين بغداد وأربيل ،لذا نجد انقسام في التوجهات في كل شيء في رئيس الإدارة المحلية وفي تشكيل القوات الأمنية فيها، فمثلاً فيما يخص وظيفة قائمقام سنجار آنف الذكر توجد شخصيتان( أو رئيسان) إحداهما متحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني و الأخرى متحالفة مع قوات الحشد الشعبي، الشخصية الأخيرة متمثلة في فهد حامد إذ عينه الحشد الشعبي بشكل مؤقت بعد استعادة السيطرة على سنجار إثر الاستفتاء الكردي على الاستقلال ، لكن حكومة نينوى لا تعترف به ما يعني أنه لا يمتلك سلطة قانونية لإصدار الأوراق الرسمية .أما الشخصية الأولى فهي محما خليل الذي يعيش في دهوك منذ 2017 مع انسحاب قوات البشمركة ،فهو ينتمي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ،ويرى أنه هو القائمقام القانوني الذي وصل بالانتخاب لكنه لا يستطيع العودة إلى سنجار ويرغب أن تعود قوات البشمركة إليه (Abouzeid, 2018)، (State, 2018) .

ويؤثر التنافس بين الشخصيتين على منصب القائمقام (وهو في الأصل منافسة بين الحكومة الاتحادية و الإقليم ) في تحقيق مصالح الإيزيديين أنفسهم سواء في عمليات الإغاثة أو التعويضات وغيرها ،فمثلاً عندما أذنت وزارة العدل العراقية في آيار/مايو 2018 بفتح محكمة جنائية في سنجار لتسجيل الدعاوى ضد داعش، عارض القائمقام خليل هذه الخطوة مدعياً أنه لا يوجد مبنى ملائم للمحكمة نتيجة تضرر المباني ،و أنه يجب أن تعالج القضايا في كردستان حيث تتواجد غالبية سكان سنجار لذا ظلت المحكمة مجرد حبر على ورق (Abouzeid, 2018) .و كل هذا أثر في استعادة الاستقرار، و تقديم الخدمات وعودة النازحين إذ طبقاً للقانون يجب أن يكون هناك ممثل رسمي بصلاحيات كاملة كي يستطيع إجراء المعاملات المالية، واتخاذ القرارات ،لكن نظراً للخلاف وازدواج الإدارة لن يكون بالإمكان تحقيق إعادة الإعمار وتقديم الخدمات أو حتى عودة موظفي الحكومة الرسميين (conflict, 2020)،وكل هذا يؤثر في مستقبل الإيزيديين .

**مستقبل الإيزيديين**

لا يمتلك الإيزيديون خطة واضحة ومحددة لمستقبلهم، وهل يمكن عودة الاستقرار لمناطقهم ،فمثلاً الإيزيديون في الإقليم وخصوصاً سكان المخيمات ونظراً للضغوط عليهم يمتنعون عن التعليق خوفاً على مستقبلهم ،وآخرون يطالبون بالعثور على بقية أقاربهم الضائعين و تحديد مواقع المقابر الجماعية ومحاسبة الجناة فضلاً عن توفير الأمن في سنجار ، ونظراً لكثرة الضغوط عليهم من طرفي الإقليم و الحكومة الاتحادية والخوف المستمر من عودة داعش يطالبون بتعايش منفصل ،وبوضع مستقل يخضع للحماية الدولية؛ لأنهم يتخوفون من استمرار العيش في العراق (Ayhan, 2019).

ونظراً لتعدد الفواعل ومراكز القوى في المنطقة لا يمكن لجهة بمفردها تحقيق الاستقرار ،فضلاً عن تدخل القوى الإقليمية والدولية فلابد من وجود اتفاق سياسي بين الفواعل المحلية وتلك الإقليمية والدولية ،و اتفاق بينها و بين الفواعل دون الدولة من أيزيديين وغيرهم لكي يتم وضع تصور مستقبلي لها ، لكن الفواعل المحلية نفسها لم تستقر على رأي، فبعض المسيحيين يريدون منطقة خاصة بهم في سهل نينوى ،وآخرون يريدون محافظة لهم تكون مرتبطة ببغداد أو بالإقليم ،وهناك من يريد إدخال وحدات إدارية عرقية جديدة ضمن الوضع الحالي وتحويل المحافظة بأكملها إلى منطقة (إقليم) ،و تحويل بعض المناطق مثل سنجار وسهل نينوى إلى محافظات داخلها (Palani, Ala'Aldeen , & Censos, 2018) ، فبعض الأقليات من أيزيديين وتركمان ومسيحيين يرغبون بإقامة منطقة حكم ذاتي لهم على غرار إقليم كردستان وليس محافظة منفصلة وهو ما يتحه الدستور العراقي (OEHRING, 2017) . وطرحوا هذا المشروع لأن الواقع الحالي الذي يعيشوه ليس بالسهل,

تقع مناطق تواجد الإيزيديين في سنجار وشيخان ضمن ما تسمى المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ،وكان الخوف أن تندلع مواجهات بين الطرفين إذا حاول الإقليم ضمها ،ولكن بعد 2014 وزيادة تواجد حزب العمال في المنطقة واتخاذه لسنجار منطقة تواجد لقواته من الممكن أن ينشب قتال بينه و بين البيشمركة (OEHRING, 2017) فكل منهما يرغب بالسيطرة عليها ما يعني العودة لدائرة الصراع.

من الناحية القانونية ، لا يمكن لأي من الطرفين المتنازعين تأكيد مطالبته بمنطقة سنجار. البيشمركة غير قادرة على القيام بذلك لأنها وحدة عسكرية تابعة للإقليم الذي لا يمتلك ولاية قانونية عليها، أما حزب العمال والوحدات المتحالفة معه فهي بدورها لا تمتلك مبرر قانوني للبقاء،و قد شكرت قيادة الإقليم حزب العمال على دوره في محاربة داعش لكنها أكدت ضرورة انسحابه من سنجار كي يعود ساكنيه إليه ،ثم عادت لتهدده بالعنف اذا لم ينسحب (OEHRING, 2017) .

ويتخوف الإيزيديون من كثرة القوات الموجودة في مناطقهم و كأنما أصبحت الارض ليست لهم فهذه القوات تتصارع فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة في عودتهم إلى مناطقهم ،فهم لا يثقون في أي أحد ،فمنطقتهم مهملة ومتنازع عليها في نفس الوقت نظراً لموقعها الاستراتيجي (Group, 2020).

ولم تقم الحكومة الاتحادية بدورها في تحسين الأوضاع بعد التحرير من داعش وقد انتقد الساسة المحليون الحكومة نظراً لتأخرها في نقل الصلاحيات من أجل أن يقوموا بدورهم في حل المشكلات القائمة ،ويأتي هذا الموقف لأن الحكومة الاتحادية لا تعتقد في قدرة للحكومة المحلية على أداء دورها فهي لا ترى فيها الكفاءة ولا حتى الشرعية (Ala'Aldeen, 2015)،فهي تنظر إليها بعين الشك .وتتمثل الحكومة المحلية في مجلس محافظة نينوى الذي كان قد انتخب في حزيران 2013 والذي يتألف من 39 عضوا من كل من الحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني ،و التحالف العربي السني و قائمة تحالف الإخوان والتعايش ،فضلاً عن أعضاء عن العرب السنة و الأكراد والتركمان والمسيحيين والإيزيديين و الشبك .وظل هذا المجلس قائماً بعد التحرير وحتى بعد أن قرر مجلس النواب العراقي في 2019 إلغاء مجالس المحافظات (Ala'Aldeen, 2015) .

ونظراً لتأخر الحكومة الاتحادية في العودة بمؤسساتها إلى سنجار، وكذا ضعف دور حكومة الإقليم ، حاول الأهالي العائدين من اللجوء إلى وسائل بديلة ،فتم تشكيل مجلس مركزي لتأسيس الإدارة الذاتية( في سنجار) في سردشت في 2015 من قبل جمعية تأسيسية مكونة من 200 شخص، واختير أفراد منها لإشغال اللجان و المجلس التنفيذي وطبعاً كانت تيفدا(الحركة الديمقراطية الأيزيدية) المرتبطة بحزب العمال هي وراء هذا الأمر .معظم أعضاء المجلس متعاطفين مع مشروع حكم ذاتي ،ولديهم أعلام خاصة بهم ترفع على المباني إلى جانب أعلام حزب الحرية والديمقراطية الأيزيدي، أما على الصعيد المحلي فيتم اختيار أعضاء الفروع في اجتماعات المدن والقرى من قبل أفرادها (Kaválek, 2017) .

ويقول أعضاء المجلس أن هياكلهم مفتوحة أمام الجميع حتى غير الإيزيديين من السكان العرب الذين لم يقفوا إلى جانب داعش . ويتعامل الإيزيديون بحكم الأمر الواقع مع القوات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني ،ويقولون أن القوات العربية التابعة للحكومة الاتحادية تتعاون مع وحدات حماية الشعب التي يوجد فيها عدد لابأس به من المقاتلين الإيزيديين. و تبقى الإدارة خاضعة لهيمنة القادة المرتبطين بحزب العمال الذين بعض منهم ليس أيزيدي أو حتى من سنجار أو من العراق أصلاً وعليه فيخدم مصالح حزبه الاستراتيجية ،وتأتي هذه الهيمنة؛ لأن الجهة التي تمول الإدارة هي من خارج العراق ـ حزب العمال .لذا يضطر الناس للخضوع لها (Kaválek, 2017)ولأنها وقفت معهم ضد داعش أكثر من أي جهة في بداية دخوله مناطقهم.

حاول حزب العمال كسب الناس بمعاملة جيدة وتقديم الخدمات و لم يتبع أسلوب الإجبار ، وإذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يحاول تقديم دعم مادي من خلال شبكات الزبائنية التابعة له ،فإن التأييد الأكبر هو لحزب العمال الذي بدأ منذ 2014 بتقديم المساعدات الإنسانية الغذائية والصحية، وهي ليست بمساعدات مشروطة لا بل حاول مدها إلى مناطق خاضعة لسيطرة حكومة الإقليم أو حتى الحكومة الاتحادية ،لكن بمرور الأيام أخذ الإيزيديون يشعرون بضغوط من حزب العمال سواء بتجنيده للقاصرين ،وحتى محاولة فرض مناهج بالأبجدية اللاتينية ،أو خططه في دعوتهم للتحول عن ديانتهم ،كما إنهم يتخوفون من خططه لسنجار والتي تؤدي إلى مزيد من الصراع في المنطقة ،فهم لا يريدون جلب الحرب إلى مناطقهم، فرغبتهم هو تحول سنجار إلى محافظة في ظل سلطة الحكومة الاتحادية (Kaválek, 2017) وعودة الاستقرار لمناطقهم.

وكان قد عقد اتفاق سنجار بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في تشرين الأول/اكتوبر2020 على ضرورة حفظ الأمن في سنجار بالتفاهم فيما بينهما ،واخراج كل القوات غير الحكومية و منها حزب العمال الكردستاني ،وتم الإعلان في 2022 عن بدء العمل لتطبيق الاتفاق وإدارة الأمن وذلك من

أجل التمهيد لعودة النازحين ،ولكن لايزال حزب العمال و وحدات حماية سنجار منتشرين فيها رغم المطالبات سواء من الإدارة المحلية أم من حكومة الإقليم لهم بالمغادرة ،ومن ثم يستمر الإيزيديون بالخوف من العودة لمناطقهم (الاناضول، 2020) .

يضاف إلى ما سبق، أن من نزح من الإيزيديين إذا رغبوا بالعودة سيجدون منازلهم مدمرة ـ بنسبة 80 % من المساكن ـ و لم تقدم تعويضات للسكان، ولا توجد بنية تحتية ملائمة، ولم تقم لا الحكومة المحلية ولا الإتحادية بأي دور في تجاوز معاناة المنطقة خدمياً ،وكل ما تحقق من تحسينات بسيطة في الأوضاع كان من عمل المنظمات الدولية بالشراكة مع منظمات محلية تابعة لأحزاب بعينها ،و بالتالي تكون منقادة لها في تقديم الخدمات لمنطقة دون أخرى .وفيما يخص التعويضات فنظراً للخلاف الإداري بين الحكومة الاتحادية و الإقليم لم يتم إنشاء لجان تعويضات ،مع أن هناك لجان تعويضات في الوحدات الإدارية الأخرى لمحافظة نينوى .وطبعاً الإيزيديون ممزقين بين الجهات الإدارية المختلفة وتعدد القرار الأيزيدي نتيجة لهذا التمزق ،فضلاً عن تعدد انتماءات النخبة الأيزيدية إلى الأحزاب الكردية ،وكل منها يعمل لتحقيق مصلحته من خلال دعم مصلحة الحزب الذي ينتمي إليه على حساب مصلحة الإيزيديين ككل (نيوز، 2020) ، وبالتالي لن يكون بإمكانهم العودة وبناء حياتهم من جديد و أن يشاركوا سياسياً ،وحتى ان شارك البعض منهم فانطلاقاً من مصالحه الفرعية و ليست مصلحة الإيزيديين الكلية وبالتالي لا يمكن تصور تحقيق مشاركة سياسية حقيقية لهم في المستقبل المنظور.

ويطرح البعض فكرة إقامة إقليم خاص بهم أو على الاقل محافظة تجمعهم مع الأقليات الأخرى وهو أمر ليس بالسهل ،فمن الناحية القانونية يتيح الدستور ذلك، لكن لابد من استفتاء يقرر ذلك والأخير كي يحصل لابد من تقديم طلب من ثلث أعضاء مجلس المحافظة أو طلب من عُشر الناخبين بالمحافظة ( (2005) وهو أمر من الصعب تحقيقه في ظل التنازع بين الحكومة الاتحادية و الإقليم للسيطرة على المنطقة فضلاً عن وجود حزب العمال ،ويضاف إلى ذلك لابد من توافر إرادة دولية تدعم مثل هذا التحول كي يحصل وإلّا فانه صعب التحقق خصوصاً مع ضعف الإيزيديين ،ومعهم بقية الأقليات سواء عددياً أم مادياً ،فلا يمتلكون الموارد الكافية التي تدعمهم ولا حتى قوة عسكرية تستطيع أن تقف بوجه الإقليم مثلاً أو حتى موافقة الحكومة الاتحادية عليه ،وبذا يظل الأمر مجرد أمنيات .

**الخاتمة**

لن يكون بإمكان الإيزيديين تحقيق المشاركة السياسية الفعلية مالم تتحقق عدة أمور منها وأهمها حل الخلاف بين الحكومة الاتحادية و الإقليم على مناطقهم ،وتحقيق تغيير جذري في قانون الانتخابات من حيث تقسيم الدوائر الانتخابية كي يتمكن الإيزيديون من إيصال ناخبيهم إلى البرلمان أو على الأقل المجالس المحلية في مناطقهم كي يشكلوا نسبة عددية كافية تمكنهم من تحقيق تغيير إيجابي فيما يتعلق بهم .ولابد من إعادة الاستقرار إلى مناطق تواجد الإيزيديين وتعويضهم عما لحق بهم كي يتمكنوا من العودة وإعادة بناء حياتهم ،ويضاف إلى ما سبق تكوين وحدات عسكرية خاصة بهم لكنها تابعة للقوات العراقية يكون ولاءها ثابت و غير مقسم كي يشعر الإيزيديون بالأمان وأنهم غير مستهدفين. وطبعاً لابد من الاعتراف الفعلي وليس الشكلي بهم كمواطنين في الدولة العراقية لهم حقوق و عليهم واجبات بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي .

**المصادروالمراجع**


القانون الأساس لجمهورية العراق 1925

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ،المرشحون الفائزون في انتخابات مجلس النواب العراقي 2018 https://ihec.iq/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%aa%d8%ae%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%a7%d8%a8%d9%82%d8%a9,retrieved on:25/10/222

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ،النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب العراقي 2021،من موقع: https://ihec.iq/wpcontent/uploads/2022/01/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%8A%D9%86.pdf ,retrieved on 25/10/2022

جول، أ. (1934). *اليزيدية قديماً وحديثاً*. بيروت: المطبعة الأميركانية.

داود، ر. (2018). الأقلية الأيزيدية في العراق – بحث في الجغرافية السياسية ، *مجلة مداد الآداب*، 144-162.

دستور جمهورية العراق 2005

علي، م. (2019). مشروع دستور ماسسة الكيان الأيزيدي العالمي، المجلس المركزي الاستشاري الأيزيدي في المانيا ،من موقع : https://ezidi24.com/ar/?p=17757&__cf_chl_jschl_tk__=a5b56a9772a98d14f83c4362204951fc170f869d-1575842390-0-AV5iQgUkc_qgkSCzn4UNvAjrc-ksLv8 retrieved on 12May 2022

فرحان، د. (2008). *معاناة الكورد الإيزيديين في ظل الحكومات العراقية 1921-2003 دراسة في خطط ووسائل ترحيل وتهجير وتعريب الإيزيديين*. العراق: مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق.

فرحان، ع. (2004). *الكرد الإيزيديون في إقليم كردستان دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية من بداية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1800- 1918)*. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

مبادرة الاصلاح العربي. (2021). قانون الانتخابات الجديد في العراق : القوى القديمة تكيف نفسها مع المتغيرات، من موقع :
https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-retrieved on 2May 2022/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89

محو، أ. (2012). *الإيزيديون في كتب الرحالة البريطانيين من مطلع القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الاولى*. دهوك: مؤسسة بحوث ونشر موكرياني.

ناس نيوز. (2020). تحقيق من أرض نينوى الإيزيديون ما زالوا على الجبل من موقع :
retrieved on 12May 2022 https://www.nasnews.com/view.php?cat=32078

وكالة الأناضول. ( (2020). الدفاع العراقية تعلن بدء تطبيق اتفاق "سنجار"، من موقع :
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86%D8%A8%D8%AF%D8%A1%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%retrieved on 12May 2 /D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B1/2051707

**References**

Abouzeid, R. (2018). When the weapons fall silent: reconciliation in sinjar after ISIS. *Policy brief,European Council on Foreign Relations*. http://www.jstor.com/stable/resrep21655

Ala'Aldeen, D. (2015). *Protecting minorities' rights in the kurdistan region: A tailor-made model*. Middle East Research Institute

Ali, M. (2019). *Project of Constitution for the Establishment of the Global Yazidi Entity*. Central Yazidi Consultative Council in Germany.

https://ezidi24.com/ar/?p=17757&__cf_chl_jschl_tk__=a5b56a9772a98d14f83c4362204951fc170f869d-1575842390-0-AV5iQgUkc_qgkSCzn4UNvAjrc-ksLv8

Al-Marashi, I. (2017) *What Future for Iraq? Unity and Partition after Mosul in: After Mosul Reinventing Iraq*. Milano: Ledizioni Ledi Publishing

Anatolia Agency. (2020). Iraqi Defense announces the start of implementation of the "Sinjar" Agreement.https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86%D8%A8%D8%AF%D8%A1%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B1/2051707/ retrieved on 12May 2022

Arab Reform Initiative. (2021). The New Election Law in Iraq: Old Powers Adapt Themselves to Changes. https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89/

Arakelova, V. (2021). *Yezidism Handbook of Islamic Sects and Movements*. Upal, M.A & Cusack,C.M(eds), Brill.

Ayhan, T. (2019). Genocidal Rape and Community Cohesion: The Case of Yezidis in : Religion, Violence, and the State in Iraq. *POMEPS STUDIES*, 35. https://pomeps.org/pomeps-studies-35-religion-violence-and-the-state-in-iraq

Center for Civilians in conflict. (2020). Caught in the middle: The impact of security and political fragmentation on civilian

protection in Sinjar. https://civiliansinconflict.org/wpcontent/uploads/2020/10/CIVIC_Sinjar_Report_Draft3.pdf

Chapman, C.(2012). *Improving security for minorities in Iraq, briefing*. UK: Minority Rights Group International.

Clausen, M. (2019). *Securitybreaking the cycle: Iraq following the military defeat of Islamic State*. Danish Institute for International Studies. http://www.jstor.com/stable/resrep21444.6.

Constitution of the Republic of Iraq 2005

Dawod, R. (2018). The Yezidi minority in Iraq – A research in political geography. *Majalet Midad Al-Adab*, 144-162

Dlawer, A. (2022). *Nineveh as a Model in: Decentralization in Iraq: Process, Progress and a New Tailor-Made Model*. Middle East Research Institute. https://www.jstor.org/stable/resrep25352.7.

Ezzeddine, N., & Veen, E. (2018). *Power in perspective: Four key insights into Iraq's Al-Hashd al-Sha'abi*. Clingendael InstituteNetherlands Institute of International Relations. http://www.jstor.com/stable/resrep21317

Farhan, A. (2004). *The Yazidi Kurds in the Kurdistan Region - a political, economic and social study from the beginning of the nineteenth century until the end of World War I (1800-1918)*. Sulaymaniyah: Kurdistan Center for Strategic Studies

Farhan, D. (2008). *The suffering of the Yazidi Kurds under the Iraqi governments 1921-2003, a study into plans and means of deporting, displacing, and Arabizing the Yazidis*. Iraq: Center for Kurdish Studies and Document Preservation.

Fisher, T., Zagros, N., & Mustafa, M. (2020). *Palliative prophecy: Yezidi perspectives on their suffering under Islamic State and on their futureRefuge in a Moving World-tracing refugee and migrant journeys across disciplines*. Elena Fiddian-Qasmiyeh, UCL Press.

Gaston, E., & Derzsi-horváth, A. (2018). *Iraq After ISIL Sub-State Actors, Local Forces, and the Micro-Politics of Control*. Global public policy institute

Gul, A. (1934). *Yazidis in ancient and modern times*. Beirut: American Press.

Hesselink, E. (2019). The Hashd Al-Shaabi: From heroes to … what exactly? *Middle East Research Institute, Policy Brief*, 4(3).

Independent Advisory Group on Country Information. (2019). Country Policy and Information Note Iraq: Religious minorities, Version 2.0, London: home office. https://www.ecoi.net/en/file/local/2018421/Iraq_-_Religious_Minorities_-_CPIN_-_v2.0__October_2019__-_EXT.odt.

Independent High Electoral Commission. Winning candidates in the 2018 Iraqi Parliament elections. https://ihec.iq/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%aa%d8%ae%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%a7%d8%a8%d9%82%d8%a9, retrieved on:25/10/2022

Independent High Electoral Commission, final results of the elections of Iraqi Council of Representatives 2021
https://ihec.iq/wpcontent/uploads/2022/01/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%8A%D9%86.pdf

Institute for international law and human rights. (2020). Minorities and the Law in Iraq Executive Summary. http://iilhr.org/exsummaryen.pdf .

International Crisis Group. (2020). Exiles in Their Own Country: Dealing with Displacement in Post-ISIS Iraq, International , Middle East Briefing (79) Baghdad/Erbil/Brussels: International Crisis Group ,

IRAQ 2018 INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM REPORT, United States Department of State , Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, retrieved from: https://www.state.gov/wp-content/uploads/2019/05/IRAQ-2018-INTERNATIONAL-RELIGIOUS-FREEDOM-REPORT.pdf.

Kaválek, T. (2017). The Situation in Shingal District in: Competing Interests in Shingal District: Examining the PKK-linked Structures, Defusing Tensions. Middle East Research Institute

Lamani, M. (2009). *Minorities in Iraq: The Other Victims*. Centre for International Governance Innovation.. http://www.jstor.com/stable/resrep05235

Maho, A. (2012). *The Yezidis in the books of British travellers from the beginning of the 19th century till the end of first world war*. Dahok: The institution of Mokeryani for research and publishing.

Maisel, S. (2021). *Mapping Genocide? Giving Visual Memory to Oral CulturMedia and Mapping Practices in the Middle East and North Africa: Producing Space*. Amsterdam University Press

Nas news. (2020). An investigation from the land of Nineveh, The Yazidis are still on the mountain. https://www.nasnews.com/view.php?cat=32078

O'Driscoll, D., &Van Zoonen, D. (2016). Governing Nineveh After the Islamic State: A Solution for All Components.*Middle East* , 3 (2).

Oehring, O. (2017). *Christians and Yazidis in Iraq: current situation and prospects*. Germany: Konrad-Adenauer-Stiftung e.V., Sankt Augustin and Berlin.

Palani, K., Ala'Aldeen, D., & Cersosimo, S. (2018). The Middle East 2010-17 in: Turkey and the European Union: Conflicting Policies and Opportunities for Cooperation Over Iraq, Syria and the Kurdish Political Actors. *Middle East Research Institute*. http://www.jstor.com/stable/resrep17614.5

Picard, E. (2012). *Conclusion: Nation-Building and Minority Rights in the Middle East.* Brill: LONGVA AN & ROALD AS.

Salamey, I., & Abouaoun, E. (2017). *Rights of Non-Muslims in the Middle East, in: Islam and Human Rights: Key Issues for Our Times*. Atlantic Council.

Salloum, S., Salah, S., & Hassan, M. (*Political Participation of Minorities in Iraq –Human Rights Violations*. Heartland Alliance International and Masarat.

Taneja, P. (2007). *Assimilation, Exodus, Eradication: Iraq's minority communities since 2003*. UK: Minority Rights Group International.

The Basic Law of the Republic of Iraq 1925

Van Zoonen, D., & Wirya, K. (2017). *The Yazidis: Perceptions of Reconciliation and Conflict*. Middle East Research Institute